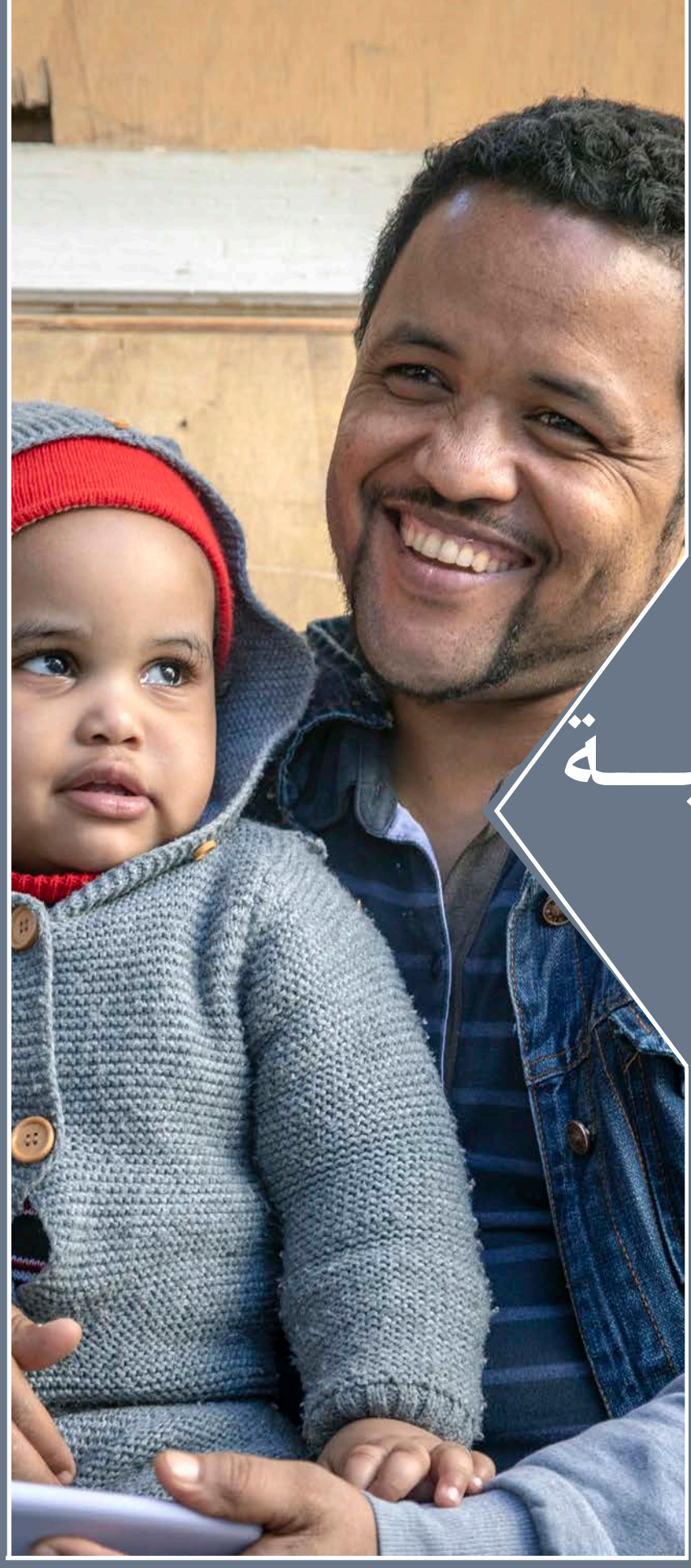

خطة استجابة مصر

لدعم اللاجئين وملتمسي اللجوء من أفريقيا جنوب الصحراء، والعراق، واليمن

٢٠٢٠

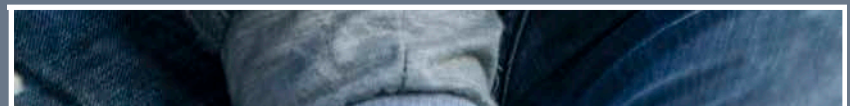

حقوق الطبع محفوظة: **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ بيدرو كوستا جوميز**
تصميم: **بورتماتيك**

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر
المكتب الرئيسي: ١٧ ش مكة المكرمة، الحي السابع، المجاورة الثالثة، مدينة السادس من أكتوبر
تليفون المكتب: ٥٦٠٠ ٢٧٢٨ ٢(٠) ٢٠+
خط معلومات اللاجئ: ٥٦٩٩ ٢٧٢٨ ٢(٠) ٢٠+
www.unhcr.org/eg

المحتـــوى

٢ المقدمـة والسـياق
٣ الاحتياجـات ومواطـن الضعـف والاسـتهداف
٤ التوجّـه الاسـتراتيجي وخطـة الاسـتجابة
٥ الشـراكات والتنسـيق
٦ إطـار المسـاءلة
١٠ الحمايـة
٢٢ قطـاع الصحـة العامـة
٢٨ قطـاع التعليـم
٣٦ الاحتياجـات الأساسـية وسـبل كسـب العيـش
٤٢ الأمـن الغذائـي

١ المقدمة والسياق

تعد مصر موطنًا لعدد ٢٥٤,٧٢٦ من طالبي اللجوء واللاجئين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ . بينما لا يزال عدد اللاجئين السوريين هو الأكبر (٥١٪)، إلا إن ما يقرب من نصف اللاجئين وطالبي اللجوء في مصر قادمين من أفريقيا جنوب الصحراء والعراق واليمن (٤٩٪). يُدعم اللاجئين السوريين من خلال الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات. في إطار الجهود المبذولة لضمان المساواة في تقديم خدمات الحماية والمساعدات الإنسانية للاجئين وطالبي اللجوء الذين يعيشون في مصر من جميع الجنسيات، أطلق شركاء الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية نداءً قطريًا تكميليًا. تهدف خطة الاستجابة هذه -المعروفة باسم «خطة الاستجابة المصرية»- إلى الاستمرار في تلبية احتياجات ١٢٥,٥١٦ لاجئًا وطالب لجوء من ٥٧ بلد منشأ، وحُدد من بينهم ٢٤,٤٠٦ شخصًا من ذوي الاحتياجات الخاصة.

مصر من الدول الموقعة على اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، وبروتوكولها لعام ١٩٦٧، واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩ التي تحكم جوانب معينة من قضايا اللاجئين في أفريقيا. في عام ٢٠٢٠، تظل بيئة الحماية للاجئين وطالبي اللجوء في مصر بيئة يسودها التسامح. في ظل غياب التشريع والنظام الوطني للجوء، فُوضت المسؤوليات الوظيفية لجميع جوانب التسجيل والتوثيق وتحديد وضع اللاجئ إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بموجب مذكرة التفاهم لعام ١٩٥٤ الموقعة مع الحكومة المصرية. تسمح الحكومة للاجئين وطالبي اللجوء المسجلين لدى المفوضية بتسوية إقامتهم وتمنحهم تصاريح إقامة لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد. ومع ذلك، لا تزال العملية الطويلة للحصول على تصريح الإقامة وتجديده تمثل تحديًا كبيرًا للعديد من اللاجئين وطالبي اللجوء. لذا، أدخلت وزارة الداخلية تدابير جديدة لتحسين العمليات ذات الصلة. في يوليو ٢٠١٩، انتقلت السلطات إلى مكتب إدارة الهجرة والجنسية الجديد لتحسين إجراءات تجهيز تصاريح الإقامة وتبع ذلك رقمنة إصدار التأشيرات وتصاريح الإقامة في نهاية عام ٢٠١٩. تتواصل الدعوة مع الحكومة المصرية لتمكين جميع اللاجئين وطالبي اللجوء من الحصول على تصريح إقامة لمدة عام بناءً على وثائق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

كان هناك ارتفاع ملحوظ في إجمالي عدد اللاجئين الذين التمسوا الحماية والأمان من مصر. وتنعكس هذه الزيادة في عدد اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين في عام ٢٠١٩ والذي بلغ ٢٥,٠٤٧ تسجيلًا جديدًا، ٨٠٪ منهم من أفريقيا جنوب الصحراء والعراق واليمن. مع النزوح الناجم عن النزاعات وعدم الاستقرار السياسي المستمر وانعدام الأمن في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي والعراق واليمن، لوحظ أيضًا زيادة في العدد الإجمالي للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم. وهؤلاء الأطفال قادمون بشكل أساسي من إريتريا والسودان وجنوب السودان. اعتبارًا من ديسمبر ٢٠١٩، سُجل ٤٨٥٥ طفل من الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومن المتوقع أن ترتفع هذه الأعداد.

بينما تواصل الحكومة المصرية توسيع قدراتها لاستضافة العدد المتزايد من اللاجئين وطالبي اللجوء، أدت الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة والزيادات في تكلفة المعيشة إلى خفض القوة الشرائية للأسر وتفاقم مستويات الاحتياج، مما أسفر عن عدم قدرة أسر اللاجئين وطالبي اللجوء على تلبية احتياجاتهم الأساسية بالتالي زاد اعتمادهم على المساعدة الإنسانية. لا يعاني اللاجئون وطالبو اللجوء من فرص كسب العيش المحدودة فحسب، بل يواجهون أيضًا عقبات أمام الإدماج الاجتماعي مثل الحواجز اللغوية وعدم الحصول على التعليم الرسمي المستدام.

في حين تلعب مؤسسات الدولة دورًا رئيسيًا في دعم حماية اللاجئين وتعليمهم وتلبية احتياجاتهم الصحية، فإنها تحتاج إلى مزيد من الدعم في توفير خدمات واسعة النطاق وعالية الجودة لكل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة. إضافة إلى ذلك، هناك حاجة لتوسيع نطاق الدعم ليشمل تعزيز سبل العيش والاعتماد على الذات بين اللاجئين والمصريين، الذين من المحتمل أن يواجهوا ضغوطًا متزايدة في عام ٢٠٢٠ مع استمرار الصعوبات الاقتصادية في مصر والتوترات المستمرة في الدول المجاورة.

كان تمويل الوكالات الإنسانية التي تعمل على دعم سكان أفريقيا جنوب الصحراء والعراقيين واليمنيين محدودًا، وأدى إلى عدم المساواة في المساعدة المقدمة لمختلف فئات اللاجئين في مصر. تؤكد الحكومة المصرية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على أهمية تلبية احتياجات جميع اللاجئين على قدم المساواة بموجب مبدأ «نهج اللاجئ الواحد». ومع ذلك، فإن خطة الاستجابة لعام ٢٠١٩ للاجئين وطالبي اللجوء من أفريقيا جنوب الصحراء والعراق واليمن لم تتلق سوى ٤٢,٦٪ من التمويل المنشود.

ومع ذلك، فقد أحدثت هذه الأموال فرقًا إيجابيًا ملحوظًا في تلبية احتياجات اللاجئين وطالبي اللجوء الأكثر ضعفًا، لا سيما في قطاعات الاحتياجات الأساسية وسبل العيش والتعليم والأمن الغذائي. في خطة عام ٢٠٢٠، تواصل الحكومة المصرية والوكالات الشريكة المناشدة (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، وهيئة كير الدولية، وهيئة الإغاثة الكاثوليكية، والدون بوسكو، ومؤسسة جذور) توحيد الجهود لضمان توفير الحماية الكافية والحد الأدنى من الخدمات الأساسية لهؤلاء السكان. من خلال التمويل الإضافي، تهدف المفوضية وشركاؤها إلى زيادة عدد اللاجئين وطالبي اللجوء الذين يستفيدون من المساعدة والخدمات وكذلك إلى زيادة دعم الحكومة المصرية، ولا سيما المؤسسات التابعة لوزارتي التعليم والصحة التي تخدم اللاجئين وطالبي اللجوء.

في عام ٢٠٢٠، حددت الوكالات الإنسانية حاجة إجمالية قدرها ٨٩,٦ مليون دولار أمريكي لتوفير خدمات كافية لما يُقدَّر بـ ١٤٦,٥٠٠ لاجئ وطالب لجوء من أفريقيا جنوب الصحراء والعراق واليمن الذين يعيشون في مصر. تشمل مجالات التدخل ذات الأولوية تحسين عمليات التسجيل وتحديد وضع اللاجئ، والمساعدة النقدية المستهدفة المتعددة الأغراض، وتعزيز فرص كسب العيش، والوقاية من العنف الجنسي والجنساني والتصدي له، وتحسين الوصول إلى حماية الطفل، والخدمات الاجتماعية، والحماية المجتمعية، والأمن الغذائي للفئات الأكثر احتياجًا بين اللاجئين وطالبي اللجوء. تواصل المفوضية وشركاؤها الاستثمار في المجتمعات والعمل مع الشركاء والمؤسسات الوطنية لبناء القدرة على التكيف والمساهمة في تعزيز تنمية المجتمع.

أرقام التخطيط السكاني لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠

فئات التخطيط السكاني	٢٠١٩	٢٠٢٠*	٢٠٢١*
لاجئ من أفريقيا جنوب الصحراء والعراق واليمن	٥٠,٠٠٠	٥٧,٢٠٠	٦٧,٨٠٠
طالب لجوء من أفريقيا جنوب الصحراء والعراق واليمن	٧٧,٠٠٠	٨٩,٣٠٠	٩٦,٢٠٠
الإجمالي	**١٢٧,٠٠٠**	**١٤٦,٥٠٠**	**١٦٤,٠٠٠**

*تستند الأرقام المتوقعة إلى تحليل اتجاهات التسجيل

الاحتياجات ومواطن الضعف والاستهداف

يعيش أغلبية اللاجئين وطالبي اللجوء في المناطق الحضرية بمصر، حيث يواجهون تحديات مختلفة تشمل الفرص المحدودة لتلبية احتياجاتهم الأساسية، وكذلك الحواجز اللغوية. يتمتع اللاجئون وطالبو اللجوء في مصر بإقامة لمدة ستة أشهر على بطاقات اللاجئين أو طالبي اللجوء الخاصة بهم. ومع ذلك، فإن إجراءات الوصول إلى تصاريح الإقامة والحصول عليها لا تزال طويلة ومكلفة نسبيًا لمن يضطرون للسفر إلى القاهرة من المناطق النائية. كما قد تواجه فئات محددة من اللاجئين وطالبي اللجوء تحديات اقتصادية وتحديات حماية كبيرة، ولا سيما الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم والأسر المعيشية التي تعيلها النساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

يتمتع جميع اللاجئين وطالبي اللجوء في مصر بإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية العامة. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات من حيث اللغة والإحالات والرعاية الصحية الثانوية والثالثية المكلفة. هناك أيضًا تحديات محددة يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة أو ذوو الاحتياجات الخاصة.

يحصل الأطفال اللاجئون السوريون والسودانيون والذين يأتون من جنوب السودان واليمنيون على التعليم في المدارس الحكومية بمصر. ويعتمد اللاجئون وطالبو اللجوء من الجنسيات الأخرى على مؤسسات التعليم الخاصة أو غير الرسمية إذ لا يمكنهم الحصول على التعليم الحكومي، كما يلتحق العديد منهم بمدارس اللاجئين المحلية التي تقع خارج نظام التعليم الرسمي وتقدم شهادات غير معتمدة من وزارة التربية والتعليم المصرية. يلتحق عدد قليل من اللاجئين في المدارس الخاصة التي لا تستطيع الغالبية العظمى تحمل تكلفتها. نتيجة لهذه التحديات، لا يكون أمام العديد من الأطفال أي خيار لمتابعة التعليم العالي مما يساهم بدوره في زيادة عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس على مستوى المدارس الثانوية ويجعلهم عرضة بشكل متزايد لمخاطر الحماية المختلفة.

إضافة إلى ذلك، تحد الحواجز اللغوية من أنشطة بعض اللاجئين وطالبي اللجوء من أفريقيا جنوب الصحراء في مصر؛ لأن غالبيتهم لا يتحدثون اللغة العربية ولا اللغة الإنجليزية. بالتالي، هناك خطر التعرض للعزلة، وزيادة التحديات الاجتماعية والاقتصادية، والاعتماد على الأشخاص الذين يتحدثون اللغة لمساعدتهم في التفاعل اليومي وتلبية الاحتياجات الأساسية.

التوجّه الاستراتيجي وخطة الاستجابة

تهدف خطة الاستجابة لعام ٢٠٢٠ للاجئين وطالبي اللجوء من أفريقيا جنوب الصحراء والعراق واليمن المقيمين في مصر إلى تلبية احتياجات هؤلاء السكان مع التركيز بقوة على الحماية (بما في ذلك حماية الطفل)، والصحة العامة، والتعليم، والأمن الغذائي، والاحتياجات الأساسية، وسبل العيش. تستخدم التدخلات المجتمعية لتعزيز التواصل بين اللاجئين وطالبي اللجوء.

تواصل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر تسجيل وضع اللاجئ لطالبي اللجوء واللاجئين من أفريقيا جنوب الصحراء والعراق واليمن وتوثيقه وإجراءه، وستواصل قيادة الجهود المبذولة التي تركز على الحفاظ على حيز الحماية، ومنع الإعادة القسرية، وتعزيز الحصول على حق اللجوء والحماية الفعالة في مصر. في عام ٢٠٢٠، يكون تعميم الوصول إلى الخدمات (الصحة والتعليم) لجميع اللاجئين وطالبي اللجوء إحدى الأولويات الرئيسية إلى جانب تعزيز الوقاية من العنف الجنسي والجنساني والتصدي له وحماية الأطفال.

يركز الشركاء أيضًا على بناء القدرة على التكيف، ومنع مخاطر الحماية واحتياجات اللاجئين وطالبي اللجوء والتصدي لها، وتحليل اتجاهات الحماية وتوثيقها.

كما حدث في السنوات السابقة، تواصل المفوضية وشركاؤها مساعدة الأشخاص المحتاجين إلى الحماية الدولية -بمن فيهم المحتجزون- من خلال تقديم الدعم القانوني والمادي والاستشاري. وتدعو الوكالات إلى إطلاق سراح المحتجزين المحاصرين في التحركات المختلطة -وخاصة الأطفال- وإيجاد بدائل للاحتجاز. كما تتواصل الجهود المبذولة فيما يتعلق بتسوية إقامة أولئك الذين دخلوا مصر بشكل غير شرعي وفيما يتعلق بتسهيل تأشيرة لم شمل الأسرة، وتنفذ أنشطة محددة تهدف إلى تعزيز المرونة والاعتماد على الذات وزيادة الوعي بالمخاطر المرتبطة بالتحركات غير الشرعية.

تتعاون المفوضية والوكالات المشاركة بفاعلية مع اللاجئين وطالبي اللجوء من خلال قنوات الاتصال المختلفة مع المجتمعات، والتي تدعم آلية تعمل في اتجاهين لتبادل الردود ومشاركتهم كجزء من إطار المساءلة للسكان المتضررين. في الوقت نفسه، تضمن الوكالات أن الآليات المجتمعية المتوافقة للإبلاغ عن حوادث السلامة و/ أو الاستغلال الجنسي الاستراتيجي موجودة.

تنفذ خطة الحماية لعام ٢٠٢٠ على أساس الافتراضات بأن جمهورية مصر العربية ستستمر في استضافة طالبي اللجوء واللاجئين، وستواصل دعم حماية اللاجئين، وستسهل تنفيذ الأنشطة من خلال المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. إذا ظلت النزاعات في بلد المنشأ دون حلول طوال عام ٢٠٢٠، فمن المتوقع أن تظل طلبات اللجوء من أفريقيا جنوب الصحراء مرتفعة نسبيًا. يعمل شركاء الحماية عن كثب مع السلطات لدعم الحصول على اللجوء بشكل أكبر، ومنع الإعادة القسرية، وكذلك تسهيل الحصول على إجراءات الإقامة. تواصل المفوضية دعم الحكومة المصرية في عمليات تسجيل اللاجئين وتحديد وضع اللاجئ، وتستمر إدارة الحالة وحماية الطفل والاستجابة للعنف الجنسي والجنساني، فضلاً عن تقديم الخدمات المتعددة القطاعات، وكذلك إشراك المتطوعين من المجتمع في نشر المعلومات وأنشطة الوقاية.

يواصل شركاء التعليم الدعوة مع وزارة التربية والتعليم لضمان دخول جميع الأطفال اللاجئين إلى المدارس الحكومية المصرية وإدماجهم بشكل ناجح. كما سيحظى تعزيز قدرات المعلمين الذين يعملون مع الطلاب القادمين من أفريقيا جنوب الصحراء والعراق واليمن بالأولوية. وُضع برنامج انتقالي لضمان الانتقال السلس للأطفال اللاجئين من المدارس المجتمعية غير الرسمية إلى نظام التعليم الوطني، وستستمر منح التعليم في دعم عائلات اللاجئين عن طريق تغطية تكاليف التعليم. سيُدعم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة للوصول إلى المدارس المناسبة التي تلبي احتياجاتهم، وستواصل الوكالات المناشدة بموجب خطة الاستجابة هذه جهود الدعوة مع الحكومات المانحة لتعبئة منح التعليم العالي للاجئين.

في قطاع الصحة العامة، يدعم الشركاء وصول جميع اللاجئين وطالبي اللجوء إلى مرافق الرعاية الصحية العامة وإدماجهم بشكل أكبر وفقًا لمذكرة التفاهم الموقعة بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووزارة الصحة والسكان في عام ٢٠١٦، وذلك من خلال توفير الدعم للمرافق الصحية المختارة في المناطق ذات الكثافة العالية من اللاجئين. تدعم المفوضية وزارة الصحة والسكان وتتعاون معها لضمان حصول اللاجئين على خدمات الرعاية الصحية العلاجية والوقائية. تعمل أنشطة التوعية على إعلام اللاجئين بالخدمات الصحية المتاحة من أجل تعزيز الوصول إلى الخدمات العامة والاستفادة منها من جانبهم. كما يدعم قطاع الصحة حصول الأطفال على التطعيمات اللازمة، والرعاية الصحية الإنجابية الشاملة للاجئين، والرعاية الصحية الثانوية المنقذة للحياة من خلال نظام إحالة مركزي ومعايير موحدة لضمان تقديم خدمات عادلة لجميع اللاجئين وطالبي اللجوء.

يقدم قطاع الاحتياجات الأساسية الدعم للاجئين الأكثر احتياجًا اجتماعيًا واقتصاديًا لتلبية احتياجاتهم الأساسية بأمان، والمساهمة في حمايتهم من التعرض للمخاطر والاستغلال. يركز قطاع كسب الرزق على تنمية المهارات وريادة الأعمال وتحسين الحصول على العمل بأجر. تستمر الدعوة مع الجهات الفاعلة ذات الصلة لحصول اللاجئين على التوظيف والتمويل بشكل رسمي، وذلك بهدف تحسين الفرص الاقتصادية لجميع فئات السكان وتعزيز التماسك الاجتماعي بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

في إطار قطاع الأمن الغذائي، يُمكّن برنامج الأغذية العالمي اللاجئين وطالبي اللجوء الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في مصر من الحصول على الغذاء بشكل

كافي. إضافة إلى ضمان استمرار الأمن الغذائي الأساسي، يوفر البرنامج للاجئين الأكثر احتياجًا وأفراد المجتمع المضيف أنشطة مرنة لتعزيز ودعم مختلف مخططات التوظيف وفرص كسب العيش التي تعزز الاعتماد على الذات. تشمل هذه الأنشطة تعزيز حصول اللاجئين وأفراد المجتمع المضيف على التدريب المهني والتدريب على المهارات، بداية من المساعدة المباشرة والدعم إلى الاعتماد على الذات. نتيجة لذلك، تُعالج أحد الأسباب الكامنة وراء الاحتياج ويعزز المستفيدون اعتمادهم على أنفسهم، والأهم من ذلك أن هذا النهج يعزز التماسك الاجتماعي بين السكان الذين يعيشون في المناطق المعرضة للخطر حيث يقيم اللاجئون أيضًا.

الشراكات والتنسيق

تظل الحكومة المصرية -التي تمثلها وزارة الخارجية- النظير الرئيسي للسياسة والتنسيق. تتمثل آليات التنسيق الإنساني بشأن قضايا اللاجئين في مصر في فريق العمل المشترك بين الوكالات، وفريق العمل المشترك بين القطاعات، وفرق العمل القطاعية.

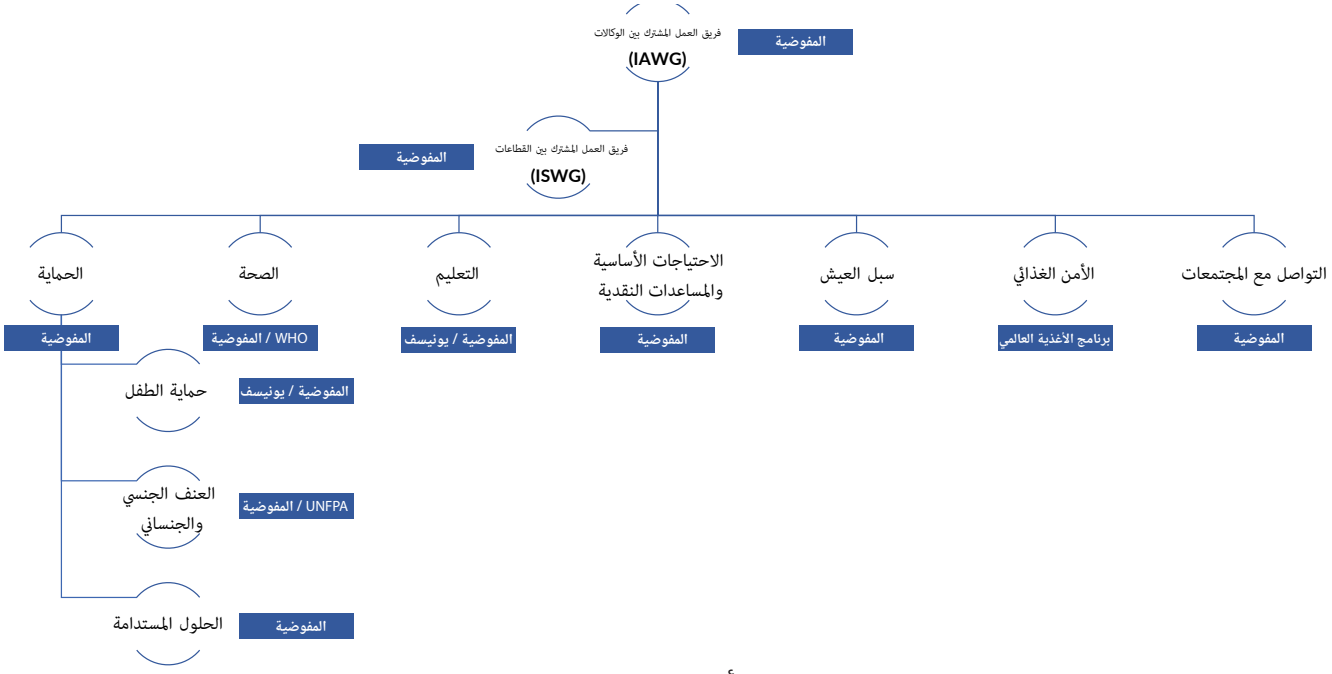

يعد فريق العمل المشترك بين الوكالات -الذي ترأسه المفوضية- منسقًا على أعلى مستوى ويستخدم لمواجهة أزمة اللاجئين في مصر. وعلى هذا المستوى، يناقش الشركاء قضايا السياسات، وفجوات الحماية والبرامج والتحديات فيما يتعلق بمجتمعات اللاجئين من جميع الجنسيات. فريق العمل المشترك بين القطاعات هو منتدى تشغيلي مشترك بين القطاعات يجمع بين فرق العمل القطاعية المختلفة، مثل: الحماية، والصحة العامة، والتعليم، والأمن الغذائي، والاحتياجات الأساسية، والمساعدات النقدية، وسبل العيش، والتواصل مع المجتمعات. كُلف فريق العمل المشترك بين القطاعات بتنسيق الموضوعات التشغيلية ذات الصلة وتحديدها وتقييمها لضمان اتباع نهج تكويني وموحد. يقدم فريق العمل المشترك بين القطاعات تقرير إلى فريق العمل المشترك بين الوكالات بوصفه مستوى عالي من التنسيق لاتخاذ قرارات السياسة والتوجيه العام.

لكل فريق عمل قطاعي مجموعة محددة من الشركاء، بما في ذلك: الوزارات الحكومية، والجهات المانحة، والوكالات الدولية، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية. في إطار فريق عمل الحماية، أنشأت ثلاث فرق عمل فرعية لتغطية حماية الطفل والعنف الجنسي والجنساني والحلول الدائمة. تركز فرق العمل الفرعية للحلول الدائمة بشكل أساسي على العودة الطوعية/ عودة اللاجئين وإعادة توطينهم/ المسارات التكميلية للقبول القانوني في البلدان الثالثة.

تجتمع جميع فرق العمل القطاعية وفرق العمل الفرعية على أساس شهري. وإذا لزم الأمر، تشكل الوكالات فرق عمل للتركيز على النواتج المحددة وتعزيز التآزر والتأثير. فيما يتعلق بالرصد والتقييم والإبلاغ، يستمر الشركاء في هذا النداء في تبادل المعلومات ونشر أدوات إدارة المعلومات -بما في ذلك التقييمات المستمرة وملاحظات المجتمعات المحلية- لضمان التخطيط والبرمجة القائمة على الأدلة والروابط عبر القطاعات. يستمر الشركاء في الإبلاغ عن المؤشرات من خلال معلومات النشاط لتعكس التقدم المحرز نحو تنفيذ الأنشطة.

تقوم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين -بوصفها رئيس فريق العمل المشترك بين الوكالات- بإحاطة المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري بالتطورات المتعلقة بقضايا اللاجئين، وتقدم مستجدات بشأن تنفيذ الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات وخطة الاستجابة المصرية على أساس منتظم. تضمن هذه المنتديات وجود مناهج واستجابات منسقة وتعاونية وشاملة لتلبية احتياجات الحماية وتقديم المساعدة الإنسانية للاجئين، وكذلك المجتمعات المستضعفة المتأثرة بالتحركات المختلطة في مصر.

إطار المساءلة

يواصل الشركاء في هذا النداء التعاون بفاعلية على التوعية المجتمعية لفهم شواغل واحتياجات الرجال والنساء والفتيان والفتيات القادمين من دول مختلفة من أفريقيا جنوب الصحراء واليمن والعراق، وتعظيم التغطية، وتوفير الخدمات. يجري إشراك اللاجئين وطالبي اللجوء من خلال الاجتماعات المجتمعية، ومناقشات مجموعات التركيز الخاصة بقطاع معين، والتقييمات، والدراسات، وكذلك من خلال التقييم التشاركي السنوي للمفوضية.

يضمن ذلك مشاركة اللاجئين وطالبي اللجوء في جميع مراحل تصميم البرامج القطاعية وتقييمها وتنفيذها، وكذلك في تحديد أولوياتهم وتحديد الحلول المناسبة. كما تضمن الوكالات الشريكة في جميع القطاعات معالجة الشواغل المجتمعية في الوقت المناسب وبطريقة فعالة من خلال آليات الشكاوى والمراجعة، بما في ذلك حوادث الاحتيال والاستغلال الجنسي الاستراتيجي.

يركز فريق عمل التواصل مع المجتمعات على تحليل وتحديد قنوات الاتصال الفعالة والمجدية مع اللاجئين وطالبي اللجوء، مع الاهتمام الشديد بالفئات الأكثر احتياجًا، ويهدف إلى تعزيز التنسيق بين الشركاء في تحديد احتياجات المعلومات والثغرات، وتحسين آليات التعقيبات المباشرة مع مجتمع اللاجئين. ويشمل ذلك إبلاغ المجتمعات المتضررة بالخدمات المتاحة وبرامج المساعدة وطلب ملاحظات بشأن جودتها وأهميتها. بالتالي، يهدف الشركاء إلى دمج اللاجئين وطالبي اللجوء بشكل فعال في عمليات صنع القرار وإشراكهم في وضع التدخلات وتنفيذها. وعليه، يجري إدخال شواغل المجتمعات المحلية في خطط القطاع وسياساته.

تعمل المراكز المجتمعية بوصفها مواقع رئيسية للاجئين لتلقي المعلومات بشأن تدخلات الوكالات الإنسانية وخدماتها من خلال الملصقات، ومقاطع الفيديو، والتفاعل المباشر المنتظم مع موظفي الوكالات المناشدة بموجب خطة الاستجابة هذه.

يوفر خط المعلومات الخاص بالمفوضية طريقة منهجية للإجابة على استفسارات المستفيدين بكفاءة وفاعلية. يتلقى عشرة من مستقبلي المكالمات حوالي ٢٠,٠٠٠ مكالمة شهرية فيما يتعلق بالاستفسارات بشأن المساعدة والحماية والتسجيل وتحديد وضع اللاجئ والحلول الدائمة.

تُشارك المعرفة الناتجة عن اجتماعات فريق العمل والمنصات المذكورة عاليه مع أصحاب المصلحة؛ لضمان الاستجابة الفعالة والمساءلة والشفافية في الوقت المناسب.

المتطلبات المالية حسب قطاع المساعدة

القطاع	متطلبات الميزانية المكونة للاجئين	
	٢٠٢٠	٢٠٢١
الاحتياجات الأساسية وسبل العيش	٢٩,٢٤٤,٢٣١	٣١,١٤٠,٣٤٨
التعليم	١٢,٩١٧,٢٨١	١٤,٠٦٦,٨٤٩
الأمن الغذائي	٢١,٣١١,١١٦	٢١,٣١١,١١٦
الصحة	٧,٩٠٣,٠٩٥	٧,٨٣٦,٨٣٥
الحماية	١٨,٢٠٥,٠٥٦	٢٥,٢١٦,٣٢٣
الإجمالي	**٨٩,٥٨٠,٧٧٩**	**٩٩,٥٧١,٤٧١**

المتطلبات المالية حسب الوكالة المناشدة

الوكالة	متطلبات الميزانية المكونة للاجئين	
	٢٠٢٠	٢٠٢١
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)	٧,١٩٩,٢٦٠	٧,٨٤٤,٤٢٦
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)	٥٠,٤٠٩,٠٧٨	٥٨,٦٩٤,١١٧
هيئة انقاذ الطفولة الدولية (SCI)	١,٢٨٠,٠٠٠	١,٤٢٥,٠٠٠
هيئة الإغاثة الكاثوليكية (CRS)	٤,٣١١,٢٢٤	٤,٤٠٩,٨١٢
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)	٢٨٠,٠٠٠	٢٨٠,٠٠٠
برنامج الأغذية العالمي (WFP)	٢١,٣١١,١١٦	٢١,٣١١,١١٦
منظمة الصحة العالمية (WHO)	٨٠٠,٠٠٠	٧٢٥,٠٠٠
صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)	١,٦٧٣,٠٠٠	١,٩٣٢,٠٠٠
منظمة العمل الدولية (ILO)	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٥٠٠,٠٠٠
الدون بوسكو	٣١٧,١٠١	٤٥٠,٠٠٠
الإجمالي	**٨٩,٥٨٠,٧٧٩**	**٩٩,٥٧١,٤٧١**

٢ الحماية

تتعاون الوكالات في قطاع الحماية من خلال فريق عمل الحماية، وكذلك فرق العمل الفرعية التي تركز على حماية الطفل والعنف الجنسي والجنساني والحلول الدائمة. تضم هذه المنتديات الشركاء الحكوميين والوكالات الشقيقة التابعة للأمم المتحدة وشركاء الحماية الآخرين بشكل عام، بما فيهم: المجلس القومي للمرأة (NCW)، والمجلس القومي للطفولة والأمومة (NCCM)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف، الرئيس المشارك لفريق العمل القطاعي الخاص بحماية الطفل)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وهيئة انقاذ الطفولة الدولية (SCI)، وهيئة كير الدولية، والمؤسسة المصرية لحقوق اللاجئين (EFRR)، ومنظمة أطباء بلا حدود (MSF)، وكاريتاس، ومنظمة أرض الإنسان (TdH)، والهيئات التمثيلية لسفارات الدول المختارة، وغيرها.

الوكالات الرائدة	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	
الشركاء المناشدون	اليونيسف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الإغاثة الكاثوليكية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وهيئة انقاذ الطفولة الدولية	
الشركاء الآخرون		
الأهداف العامة	١. الحصول على اللجوء وتحديد الحلول، بما في ذلك إعادة التوطين والعودة الطوعية كلما كان ذلك مجديًا إلى جانب مسارات الحلول التكميلية. ٢. تعزيز آليات الحماية المجتمعية والتمكين والتوعية بهدف تعزيز الإدارة الذاتية والعلاقات المتناغمة بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة، وتحديد احتياجات الفئات الأكثر احتياجًا وتلبيتها، بما في ذلك كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة. ٣. تعزيز أنظمة حماية الطفل وضمان حصول الأطفال والمراهقين والشباب على تدخلات حماية الطفل الجيدة، وخاصة للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم. ٤. تقليل مخاطر وعواقب العنف الجنسي والجنساني وتعزيز الحصول على الخدمات الجيدة.	
المتطلبات المالية	٢٠٢٠	٢٠٢١
إجمالي المتطلبات المالية (بالدولار الأمريكي)	١٨,٢٠٥,٠٥٥,٨٢	٢٥,٢١٦,٣٢٢,٦٧

الوضع الحالي

في ديسمبر ٢٠١٩، سجلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ما مجموعه ١٢٥,٥١٦ لاجئ وطالب لجوء أفريقي وعراقي ويمني (٤٩٪ من مجموع السكان اللاجئين في مصر) وهي بمثابة زيادة كبيرة عن السنوات الماضية. فيما يلي تصنيف العمر والنوع والتنوع من بين السكان المسجلين:

تأتي مجموعة مكونة من ١٢٥,٥١٦ لاجئ وطالب لجوء من دول أفريقيا جنوب الصحراء (٥٩,٩٥٤ امرأة وفتاة، و٦٣,٤٥٧ رجل وفتى)، ومعظمهم من السودان وجنوب السودان وإثيوبيا وإريتريا والصومال. تتألف المجموعة من السكان الذين طال لجوؤهم، وكذلك من الوافدين الجدد. ومن بين مجموع سكان دول أفريقيا جنوب الصحراء، هناك ٢٢,٦٠٢ من الشباب (ما بين ١٨ و٢٤ سنة) و٣٣,٠٠٩ طفل في سن الدراسة (ما بين ٥ إلى ١٧ سنة) و٤٢٣٦ من الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم (٣٠٩٨ منهم غير مصحوبين) و٢٤,٤٠٧ من الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

غالبًا ما يعيش السكان العراقيون في حالة لجوء طويلة الأمد، ومن بينهم ٣٢٦٠ امرأة وفتاة و٣٤٦٢ رجلًا وفتى. من بين مجموع السكان العراقيين المسجلين، يوجد ٩٦٥ من الشباب و١٦٤٥ طفل في سن الدراسة وسبعة أطفال غير مصحوبين ومنفصلين عن ذويهم (منهم طفل واحد غير مصحوب) و١٠٧٩ من الأشخاص ذوي الإعاقة.

فيما يتعلق بالسكان اليمنيين، هناك ٤٥٤٥ امرأة وفتاة و٤٥٨٧ رجل وفتى. ومن بين هؤلاء السكان، يوجد ١١٣٨ من الشباب و٢٦٨٦ طفل في سن الدراسة و٥٤ من الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم (بما فيهم ١٨ من الأطفال غير المصحوبين) و١٨٦٢ من الأشخاص ذوي الإعاقة.

يعكس الارتفاع الملحوظ في الأعداد بين هذه المجموعات السكانية الثلاث إلى حد كبير الظروف غير المستقرة في بلدانهم الأصلية إلى جانب ادعاءات الاضطهاد الفردية. يدخل غالبية اللاجئين وطالبي اللجوء إلى مصر بشكل غير شرعي عبر الحدود الجنوبية مع السودان، وهذا يؤكد الحاجة المستمرة إلى رصد اتجاهات الحماية وكذلك أهمية تمكن شركاء الحماية من الوصول إلى السكان وتقديم الدعم لهم، وبالتالي استكمال الخدمات الوطنية.

بينما يخضع طالبو اللجوء الأفارقة والعراقيون لمقابلات تحديد وضع اللاجئ، لا يجري تحديد وضع اللاجئ العام للمواطنين اليمنيين بما يتماشى مع توجيهات السياسة الإقليمية للمفوضية. ومع ذلك، يجري تحديد وضع اللاجئ لليمنيين عند النظر في إمكانية إعادة توطينهم أو إذا كان لديهم ملفات شخصية يحتمل استبعادها، والتي تتطلب فحصًا وتحديدًا تفصيليًا.

وفقًا للاتفاقية المبرمة بين الحكومة المصرية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يستمر إصدار بطاقات طالبي اللجوء («البطاقات الصفراء») التي تكون سارية لمدة ١٨ شهر لجميع طالبي اللجوء الذين يسجلون لدى المفوضية باستخدام وثائق هوية رسمية معترف بها. تصدر شهادات «الورقة البيضاء» لطالبي اللجوء الذين لا يقدمون أي وثائق هوية أثناء التسجيل. تؤكد هذه الوثائق أن طالب اللجوء قد سُجل لدى المفوضية وقدم طلب لجوء. ومع ذلك، لا تصدر الحكومة المصرية تصاريح إقامة لحاملي الأوراق البيضاء حتى يخضعوا لمقابلات تحديد وضع اللاجئ ويتم تأكيد أنهم مؤهلون للحماية الدولية. في سياق التحركات المختلطة، عندما لا يتمكن طالبو اللجوء من تقديم الوثائق (على سبيل المثال، بسبب غياب حماية الدولة أو أنظمة التسجيل المدني غير العاملة في بلد المنشأ)، تتحقق المفوضية من هويتهم من خلال إجراء مقابلات متعمقة لتحديد وضع اللاجئ.

وفقًا لسياسة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المتبعة بشأن الاستخدام الاستراتيجي لتحديد وضع اللاجئ، تُستخدم طرائق تجهيز متباينة للفئات المختلفة من السكان على أساس معدل الاعتراف ومتوسط درجة تعقيد المطالبة.

تُنفَّذ عملية تسجيل مدمجة/ تحديد وضع اللاجئ للسكان الذين يتمتعون بمعدل اعتراف عالٍ -مثل طالبي اللجوء من إريتريا وجنوب السودان- ممّا يعني أنه تُجرى مقابلات التسجيل وتحديد وضع اللاجئ في اليوم نفسه مع إبقاء متوسط فترة الانتظار أقل من أربعة أشهر.

تسجل الجنسيات الأخرى -مثل: المواطنين العراقيين، والصوماليين، والإثيوبيين، والسودانيين- ثم تخضع لإجراءات تحديد وضع اللاجئ الاعتيادية. يساعد التسجيل وتحديد وضع اللاجئ في دعم طالبي اللجوء واللاجئين لتسوية أوضاعهم القانونية وإقامتهم في مصر -بلد اللجوء- كما يساعد في الحالات التي يكون فيها تقديم وثائق الهوية مطلوبًا للحصول على الخدمات الاجتماعية وإحداث فرق في حالات الترحيل المحتمل.

في البيئات التشغيلية حيث يدخل غالبية طالبي اللجوء إلى الدولة بطريقة غير شرعية وحيث يقتصر وجود المفوضية في القاهرة والإسكندرية فقط، فإن مناصرة طالبي اللجوء المحتملين المحاصرين في التحركات المختلطة أمر بالغ الأهمية؛ لأنه يسمح لهم بتلقي الدعم حتى لو لم يتمكنوا بعد من التواصل مع المفوضية. إضافة إلى ذلك، لا يزال توسيع وجود المفوضية في المناطق التي يُحتجز فيها طالبو اللجوء واللاجئون والوصول إليها أمرًا حاسمًا.

يستفيد اللاجئون في مصر من حق توثيق الأحوال المدنية ويشمل ذلك تجهيز وإصدار الوثائق، مثل: شهادات الميلاد، ووثائق الحضانة، وشهادات الزواج والطلاق، وشهادات الوفاة، وغيرها حسب الاقتضاء من خلال الشركاء القانونيين الوطنيين والآليات الهيكلية. فيما يتعلق بتعزيز دعم الحماية، ستكون هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود للتغلب على العقبات البيروقراطية التي تؤدي في بعض الأحيان إلى التأخر في إصدار الوثائق. سيؤدي تسلُّم اللاجئين وطالبي اللجوء لوثائقهم في الوقت المناسب وبطريقة فعالة إلى حصولهم الفوري على الخدمات التي تتطلب وثائق، وبالتالي التمتع

بحقوقهم. إضافة إلى ذلك، سيدعو الشركاء إلى زيادة الاعتراف بوثائق المفوضية/ اللجوء في مصر لضمان التمسك بضمانات الحماية الضرورية والمعايير الدولية بشأن اللجوء.

تشمل خدمات المساعدة التكميلية الأخرى التي تقدم للاجئين الدعم للوصول إلى المرافق الصحية والتعليمية، ودعم المساعدة القانونية، والخدمات المتخصصة الخاصة بالأطفال، ودعم الناجين من العنف الجنسي والجنساني وخلق الوعي بشأن هذا الموضوع، ورعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، والاهتمام بالصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي للأشخاص المتضررين من التحديات التي يطرحها النزوح، والمبادرات المجتمعية ذات الصلة بنشر المعلومات، وتمكين المجتمع/ الاعتماد على الذات، والأنشطة المرتبطة بتماسك المجتمع.

يوفر شركاء الحماية كذلك بناء القدرات لمختلف أصحاب المصلحة، وأنشطة الوقاية والتوعية، وبعثات التسجيل المتنقلة إلى المناطق النائية. يشارك اللاجئون وطالبو اللجوء في جميع مراحل أنشطة الحماية، أي: مراحل التخطيط، والتنفيذ، والرصد، وتقديم التقارير، والتقييم، والتقويم.

وحسبما اتفق عليه بين الحكومة المصرية والمفوضية، يستخرج لجميع ملتمسي اللجوء بطاقات صفراء سارية لمدة ثمانية عشر شهرا وترفق بها تصاريح الإقامة التي تكون سارية لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد. أما ملتمسو اللجوء الذين لا يقدمون وثائق إثبات الهوية وقت التسجيل تستخرج لهم شهادات ملتمسي اللجوء التي تؤكد تسجيلهم لدى المفوضية والتقدم للحصول على اللجوء ولكنهم لا يحصلون على تصريح إقامة حتى يخضعوا لمقابلات تحديد وضع اللاجئ ويتضح أنهم مؤهلون للحصول على الحماية الدولية. وتتخذ تلك الإجراءات كمحاولة لإدارة التحركات المختلطة بشكل أفضل وتشجيع ملتمسي اللجوء على تقديم أي وثائق إثبات هوياتهم للمساعدة في التحقق من صحة طلب اللجوء المقدم.

ويحصل ملتمسو اللجوء الذين يخضعون لعملية تحديد وضع اللاجئ ويتضح أنهم مؤهلون للحصول على الحماية الدولية على بطاقات زرقاء. وجدير بالذكر أن مدة النظر في طلب التسجيل وتحديد وضع اللاجئ تختلف حسب الجنسية وفقا لأعداد الوافدين ولكنها تتراوح في المتوسط بين أربعة أشهر للتسجيل وعامين كحد أقصى لتحديد وضع اللاجئ. ويتيح التسجيل للاجئين وملتمسي اللجوء تصحيح أوضاعهم في مصر لتجنب المخاطر مثل الترحيل، مما يتيح بشكل أفضل تحديد الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية.

وهناك تدخل آخر مهم مرتبط بالوثائق وهو التسجيل المدني الذي يشمل تجهيز الوثائق واستخراجها مثل شهادات الميلاد وشهادات الزواج والطلاق وشهادات الوفاة وغيرها حسب الاقتضاء، وذلك من خلال الشركاء المنفذين القانونيين على المستوى الوطني والآليات الهيكلية. ويقدم هؤلاء الشركاء الدعم في الحصول على الوثائق والشهادات المطلوبة في حال مواجهة اللاجئين وملتمسي اللجوء أي عوائق تحديدا في حالة استخراج شهادات الميلاد والتي تعد مسألة حيوية لضمان توثيق المواليد وتجنب الأوضاع التي قد تؤدي إلى انعدام الجنسية.

وتشمل خدمات المساعدة الأخرى المقدمة للاجئين توفير الدعم للوصول إلى المرافق الصحية والتعليمية ودعم المساعدة القانونية والخدمات المتخصصة للأطفال ورفع الوعي ودعم الناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع والمبادرات المجتمعية لمشاركة المعلومات ورفع الوعي بعدد من الموضوعات وتمكين المجتمعات/ الاعتماد على النفس والترابط المجتمعي.

وبالإضافة إلى المساعدة المباشرة تشمل الإجراءات الأخرى المتعلقة بالحماية: تعزيز قدرات كافة الأطراف المعنية، والتنسيق بين الأطراف الفاعلة في القطاعات، وجهود الوقاية، وأنشطة التوعية، وبعثات التسجيل المتنقلة في المناطق النائية، ودعم الشركاء ومتابعتهم، ومشاركة المستفيدين في كافة مراحل دورات البرامج السنوية وهي التخطيط والتنفيذ والمتابعة والإبلاغ والتقييم والتقدير.

استهداف الاحتياجات ومواطن الضعف

من بين سكان جنوب الصحراء، يوجد عدد كبير من الأطفال غير المصحوبين الذين يحتاجون إلى خدمات الحماية والمساعدة الكافية. يواجه السكان الأفارقة عددًا من القيود المفروضة على حيز الحماية في البيئة التشغيلية، بما في ذلك: الحواجز اللغوية والثقافية، والهياكل المجتمعية غير الموحدة أو غير القوية بشكل كاف لدعم الذات ودفع العمل نحو الاعتماد على الذات، وحالات العنف الجنسي والجنساني وخاصة في إطار ترتيبات العمل غير الرسمية، وحالات التمييز العنصري والاجتماعي. كما تقتصر بعض الخدمات على المواطنين ورعايا البلدان الثالثة الأخرى المشروعة، على سبيل المثال في مجال التعليم. تشمل التحديات الأخرى الافتقار إلى المساواة عند تقديم المساعدة المرتبطة بشكل أساسي بتوزيع القسائم الغذائية، ونقص الوثائق من بلد المنشأ للعديد من الوافدين الجدد.

بالنسبة للسكان العراقيين، كانت فجوة الحماية الرئيسية تتعلق بالحصول على الوثائق لتسوية إقامتهم في مصر والحصول على مجموعة من الخدمات المتاحة في البيئة التشغيلية، وينطبق هذا بشكل خاص على أولئك الذين دخلوا الدولة بتأشيرات سياحية وطالبوا باللجوء فيما بعد. فُرضت قيود للحصول على تصاريح الإقامة وتجديدها لهذه المجموعة وخضعت للسياسة الوطنية الخاصة ببلد اللجوء. نتيجة لذلك، فإن بقاء عدد من العراقيين في مصر غير شرعي وهم معرضون لخطر الترحيل. كما يتردد بعض أصحاب العقارات الذين يدركون هذا الوضع في تأجير ممتلكاتهم لهذه المجموعة المعينة، وأماكن الإقامة الوحيدة المتاحة لهم تكون في حالة سيئة ومكلفة للغاية.

كان عدد السكان اليمنيين الأسرع نموًا بين عدد اللاجئين في مصر في عام ٢٠١٨، ولكن بدءًا من عام ٢٠١٩ انعكس هذا الاتجاه مع تسجيل أقل من ٨٠٠ لاجئ جديد. ومع ذلك، لا يزال وضع النزاع في اليمن مضطربًا وقد أدت المجاعة إلى تفاقم الوضع أكثر. بالتالي، قد يكون انخفاض أرقام التسجيل مرتبطًا بالصعوبات التي يواجهها المواطنون اليمنيون في السفر إلى مصر ودخولها. في البيئة التشغيلية، يُدرج اليمنيون في المجتمع بشكل جيد نسبيًا لكنهم يواصلون إظهار الحاجة إلى دعم المساعدة التكميلية، استنادًا إلى حقيقة أن عددًا منهم وصل البلاد دون مدخرات أو قدرة فردية على الاكتفاء الذاتي.

إن غالبية طالبي اللجوء واللاجئين الأفارقة والعراقيين واليمنيين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر لديهم احتياجات نفسية واجتماعية وحماية ومساعدة في كسب الرزق، والتي تتزايد على مر السنين مع ملاحظة زيادة مواطن الضعف.

لا تزال الاستجابة لاحتياجات الفتيات والفتيان الأكثر ضعفًا من خلال استمرار الخدمات المستهدفة لجميع الأطفال المعرضين للخطر تشكل الأولوية القصوى. تتزايد مخاوف حماية الأطفال اللاجئين من أفريقيا جنوب الصحراء والعراق واليمن، وتشمل قضايا مثل الأمن المادي الفردي والتحديات المتعلقة بالحماية القانونية.

فيما يتعلق بالعنف الجنساني، من بين ١٣١٢ حالة تم الإبلاغ عنها وتسجيلها في الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٩، ٩٠٪ من الناجين كانوا مواطنين أفارقة. في شهر أكتوبر ٢٠١٩ وحده، استجابت المفوضية -بالتنسيق مع منظمة كير الدولية- إلى ١٤٢ حالة من حالات العنف الجنسي والجنساني، منها ٨٩,٤٪ من النساء والفتيات و١٠,٦٪ من الرجال والفتيان. لا يزال الاغتصاب هو أكثر الجرائم المبلغ عنها من بين جميع حوادث العنف الجنسي والجنساني. في أكتوبر ٢٠١٩، أُبلغ عن ٨٥ حادثة اغتصاب مما يشكل ٦٠,٧٪ من إجمالي حوادث العنف الجنسي والجنساني التي أُبلغ عنها في الشهر، إضافة إلى ٣٠ اعتداء جنسي و١٨ اعتداء جسدي و٦ اعتداءات نفسية. شكّل الأطفال ٢١,١٪ من الناجين مع ارتكاب ٣٠ حادثة ضدهم (٢٣ فتاة و٧ فتيان). من بين إجمالي الحوادث المرتكبة ضد الأطفال، كان هناك ١٦ حالة اغتصاب و١٠ اعتداءات جنسية واعتداءين عاطفيين واعتداءين جسديين.

فيما يتعلق بالأطفال في ديسمبر ٢٠١٩، من بين ٢٥٤,٧٢٦ لاجئًا وطالب لجوء مسجلين لدى المفوضية، ٨٣,٦١٢ (٣٣٪) منهم كانوا من الأطفال ومن بينهم ٥٥٪ كانوا مواطنين سوريين، بينما ٤٥٪ (٤٤,٤٥٧) من أصول أفريقية وعراقية ويمنية. بلغ العدد الإجمالي لجميع الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم في العملية ٤٨٥٥ طفل. يشكل الأطفال الإريتريون أعلى النسب المئوية للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم (٤٨٪ من الأطفال غير المصحوبين و٣٥٪ من الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم)، ويشكل الفتيان غالبية الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم إذ يمثل الذكور ٦٩٪ من الأطفال غير المصحوبين و٤٩٪ من الأطفال المنفصلين عن ذويهم.

يواصل شركاء حماية الطفل والأنظمة الوطنية لحماية الطفل طلب الدعم لبدء تدخلاتهم وتعزيز القدرات للاستجابة للاحتياجات المتزايدة والمحددة للسكان المعنيين. تشمل المجالات الرئيسية، من بين أمور أخرى: الحاجة إلى دعم الوافدين الجدد وحصولهم على الخدمات، ومساكن الطوارئ، ودعم الاحتياجات الأساسية، والحصول على التعليم والخدمات الصحية، وترتيبات الرعاية البديلة.

إن تأثير الوضع الإنساني على المراهقين والشباب المتضررين وخطر اللجوء إلى آليات التأقلم السلبية بحاجة أيضًا إلى المزيد من التقييم والتصدي. يتطلب الحاجز الأساسي أمام الحصول على تعليم رسمي مستدام لبعض الجنسيات، ومحدودية فرص كسب العيش للأطفال الأكبر سنًا الذين تزيد أعمارهم عن ١٨ عامًا، والرعاية الصحية الثانوية والثالثية المكلفة، اهتمامًا خاصًا وإجراءات تصدي مخصصة. تتفاقم هذه الشواغل بسبب الافتقار إلى الدعم داخل مجتمعاتهم، وعدم القدرة على الأمل أو الثقة في إمكانية العودة المحتملة إلى بلدانهم الأصلية في أي وقت قريب، فضلاً عن التحديات الاقتصادية للبلد المضيف وغياب المستقبل الملحوظ في مصر بصرف النظر عن أي جهود فردية تبذل للتخفيف من تبعية اللجوء.

يعاني اللاجئون من أفريقيا والعراق واليمن أيضًا من قيود كبيرة بسبب محدودية الموارد، وعلى مر السنين أصبحت التحديات أكثر تعقيدًا وعمقًا مما يتطلب استثمارات

كبيرة الحجم. هناك حاجة إلى تخصيص موارد كافية للأنشطة التي تركز على المجتمع المحلي والموجهة إليه في محاولة لتعزيز دعم المجتمع والأسرة، ودعم الملكية، وكذلك تبسيط الوصول إلى الخدمات المتخصصة حسب الاقتضاء. يلزم تطوير الدعوة للمبادرات المستهدفة للاستجابة للاحتياجات المحددة للشابات والفتيات، ولتعزيز تمكينهن وحمايتهن داخل مجتمعاتهن الأوسع نطاقًا.

يشكل الأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن والأشخاص ذوو الاحتياجات الفردية الخاصة مجموعة أخرى من الأفراد الضعفاء الذين يحتاجون إلى عناية خاصة. مع انهيار هياكل الدعم المجتمعية التقليدية أثناء النزوح، يتعرض هؤلاء الأفراد لخطر متزايد نتيجة الإهمال وسوء المعاملة والاستغلال ويواجهون تحديات للحصول على الخدمات والدعم الضروريين بسبب محدودية حركتهم. يمكن أن تؤدي الوصمة الاجتماعية المرتبطة باحتياجاتهم الخاصة أيضًا إلى شعور متزايد بالعزلة التي يمكن أن تؤثر سلبًا على رفههم النفسي والعاطفي في اللجوء.

مع تشديد اللوائح المتعلقة بالتحركات المختلطة في المنطقة، يتعرض عدد من طالبي اللجوء واللاجئين من أفريقيا جنوب الصحراء لخطر الاحتجاز بسبب دخولهم مصر أو محاولتهم مغادرتها بطريقة غير شرعية. نتيجة لذلك، هناك حاجة مستمرة لتوفير المساعدة الطارئة والإنسانية للمعتقلين بسبب مغادرتهم أو دخولهم بشكل غير قانوني -بمن فيهم الأطفال- وكذلك توفير الخدمات القانونية والاستشارية عند إطلاق سراحهم.

سيظل التركيز منصبًا على بناء القدرات الحكومية الحالية على المستويين المركزي والمحلي لإدارة الهجرة غير الشرعية بطريقة أكثر مراعاة للحماية، مع التمسك بالمعايير الدولية. ومن الأمثلة على ذلك خطة العمل المكونة من ١٠ نقاط التي تقدم إرشادات حول إدارة التحركات غير الشرعية وحماية احتياجات الفئات الأكثر احتياجًا، وتشمل الأشخاص الفارين من الاضطهاد وطالبي الحماية الدولية.

تشكل الحلول الدائمة ذات الأشكال المتنوعة نهاية جميع التدخلات المتعلقة بالحماية. في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، سيستمر التركيز على الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب الميثاق العالمي بشأن اللاجئين والتأكيد على جميع عمليات اللجوء/ طلب اللجوء لضمان أن المبدأ المتفق عليه لتقاسم الأعباء والمسؤوليات بشكل عادل سيحسن الاستجابة العالمية لحالات اللاجئين من خلال توفير دعم أقوى للدول والمجتمعات التي ترحب باللاجئين وتزودهم في الوقت نفسه بالوسائل اللازمة ليصبحوا أكثر اعتمادًا على الذات. كما تهدف إلى زيادة فرص إعادة التوطين للاجئين الأكثر احتياجًا وغيرها من المسارات القانونية للقبول في البلدان الثالثة الآمنة -مثل لم شمل الأسرة، وتنقل العمالة، والمنح الدراسية التعليمية- وكذلك لتحسين الظروف في بلدان منشأ اللاجئين.

الرؤية الاستراتيجية وخطة الاستجابة

يستمر الشركاء في المجال الإنساني في دعم جهود الحكومة المصرية وتكميلها لضمان الحصول على اللجوء والحفاظ على حيز الحماية المواتية، وتتواصل جهود المناصرة بشأن الحاجة إلى دعم مبدأ عدم الإعادة القسرية وضمان الوصول إلى إجراءات اللجوء. إضافة إلى ذلك والتزامًا بالحاجة إلى تأمين تصاريح إقامة لطالبي اللجوء واللاجئين، يلزم استمرار الدعوة والدعم الملموسين للحكومة المصرية بهدف إطالة مدة تصريح الإقامة الحالية من ستة أشهر إلى عام واحد ولا مركزية إجراءات تصريح الإقامة إلى خارج القاهرة والإسكندرية. يظل الحصول على التعليم الحكومي والجيد وتسجيل المواليد وتوثيق الأحوال المدنية من الأولويات القصوى. يمكن تعزيز مساعي الشراكة الموجهة لتسهيل الحلول من خلال تقديم طلبات إجراءات الخروج للاجئين المغادرين مصر لإعادة التوطين أو تحسين المسارات القانونية الأخرى للقبول.

في عام ٢٠٢٠، تواصل المفوضية تسجيل وتوثيق جميع اللاجئين وطالبي اللجوء الذين يتجهون إلى مكاتبها في القاهرة والإسكندرية. تعد القياسات الحيوية مكونًا أساسيًا في عملية التسجيل التي تساهم في تكامل إجراءات المفوضية. تستخدم المفوضية التسجيل المحدث بانتظام كأداة حماية، مما يسمح بتحديد أفضل للأشخاص الذين يحتاجون إلى حماية خاصة وتعزيز استهداف المساعدة والخدمات المتخصصة للاجئين وطالبي اللجوء الأكثر احتياجًا. وبالمثل، تواصل المفوضية تحديث إجراءاتها الخاصة بتجهيز تحديد وضع اللاجئ من أجل الامتثال للتوجيهات الدولية المتطورة بشأن العملية بهدف جعلها أكثر فاعلية وكفاءة واستجابة لاحتياجات الحماية بطريقة أكثر استراتيجية ويمكن التنبؤ بها ومتسقة عبر المنطقة.

يستمر التنسيق الوثيق مع السلطات الحكومية ودعمها، ولا سيما وزارة الخارجية، ووزارة الصحة والسكان، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة التضامن والشؤون الاجتماعية، إلى جانب اللجان الوطنية الأخرى، مثل: المجلس القومي للمرأة، والمجلس القومي للطفولة والأمومة وكذلك أصحاب المصلحة الآخرين داخل المجتمع المدني وخارجه، وذلك للدعوة بشكل أكثر فاعلية لتحسين الجودة وحصول اللاجئين الأفارقة والعراقيين واليمنيين على الخدمات بشكل متساوٍ والتمتع بحقوقهم واحتياجاتهم الأساسية. يشكل تعزيز القدرات الوطنية لإصدار الوثائق المدنية وتيسير الحصول على الإقامة للاجئين الذين يعيشون في المناطق النائية أولوية أيضًا، مع التسجيل المتنقل كإجراء تشغيلي قياسي لا سيما في مناطق الساحل الشمالي.

تحت قيادة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يواصل شركاء الحماية بالمثل تقديم الدعم الفني والمادي للحكومة من أجل اعتماد سياسات إدارة اللجوء والهجرة التي توفر استجابات شاملة وتعاونية موجهة نحو الحلول للمتضررين من الهجرة غير الشرعية، مما يضمن تحديد أولئك المحتاجين إلى الحماية الدولية ووصولهم إلى إجراءات اللجوء وآليات المساعدة المناسبة. يواصل الشركاء أيضًا مساعدة السلطات في تلبية احتياجات المتضررين من التحركات غير الشرعية، بما في ذلك توفير المواد غير الغذائية فضلاً عن المساعدة الإنسانية والقانونية والطبية والنفسية الاجتماعية للأشخاص المحتجزين، مع استكشاف بدائل لاحتجاز الأشخاص الفارين من الاضطهاد والفئات الضعيفة الأخرى، وخاصة الأطفال والنساء.

تمثل مراقبة الحماية وتقديم المشورة القانونية والوصول الإنساني المنسق إلى المحتجزين ومساعدتهم أولوية أخرى لدى شركاء الحماية، إضافة إلى تدريب مسؤولي إنفاذ القانون والهجرة على الحماية الدولية للاجئين والإنقاذ في البحر والاتجار بالبشر والتهريب والتحركات المختلطة.

يظل دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة والاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة أولوية ويشمل التعاون الوثيق مع المجلس القومي للمرأة والشركاء الآخرين المعنيين. ستعزز مبادرات الوقاية المبتكرة وخدمات الاستجابة المنسقة العالية الجودة في عام ٢٠٢٠، إضافة إلى الجهود المبذولة لتعزيز القدرات الحكومية وغير الحكومية للوقاية من العنف الجنسي والجنساني والتصدي له ودعم التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة مع تعزيز السياسات والآليات الوطنية.

من أجل الاستجابة للاحتياجات المحددة للأطفال اللاجئين الأفارقة والعراقيين واليمنيين وأولياء أمورهم -بمن فيهم الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم والأطفال الآخرين المعرضين للخطر- يستمر شركاء الحماية في لعب دور حيوي في تنسيق جهود أصحاب المصلحة لحصول جميع اللاجئين من الأطفال والمراهقين والشباب ومقدمي الرعاية المتضررين من النزوح القسري على خدمات الحماية الجيدة، إضافة إلى دعم الاستجابة المتكاملة والشاملة والمستدامة لتلبية احتياجاتهم ومنع آليات التكيف الضارة. يظل التركيز منصبًا باستمرار على تحديد الحالات وإحالتها في الوقت المناسب وتوفير إدارة حالة جيدة، بما في ذلك تقييمات المصلحة الفضلى وتحديدها. تغطي مجالات الأولوية الأخرى مبادرات بناء القدرات، وتعزيز ترتيبات الرعاية البديلة بالتنسيق مع المجتمعات والسلطات، وتوفير الخدمات المتخصصة للأطفال ذوي الإعاقة، والتدخلات النقدية، وتوفير خدمات حماية الطفل المجتمعية والدعم النفسي الاجتماعي المتخصص بما في ذلك: المهارات الحياتية وبرامج التربية الإيجابية، إضافة إلى أنشطة الاعتماد على الذات المخصصة للأطفال والشباب. من خلال تنفيذ النهج المجتمعي القائم على الحقوق، يستمر شركاء الحماية في زيادة المشاركة مع مجتمعات اللاجئين المختلفة لتعزيز قدرة المجتمع على الإدارة الذاتية.

يتم توفير التدريب الموجه نحو الموضوعات والدعم المادي والفني للمبادرات التي يقودها/ يديرها المجتمع لمساعدتهم في الدعم الذاتي، وكذلك المساهمة البناءة في بلد اللجوء الخاص بهم. تظل أنشطة التوعية المجتمعية -بما في ذلك الاجتماعات المجتمعية ونشر المعلومات حول الخدمات المقدمة للاجئين وكذلك الحوار مع المجتمعات بشأن مخاوفهم المتعلقة بالحماية وكيفية حلها- هدفًا رئيسيًا. تكون الدعوة مع وزارة الشباب والرياضة لمنح اللاجئين إمكانية الوصول إلى مراكز الشباب الوطنية وبرامجهم بشروط مماثلة لتلك الخاصة

بأفراد المجتمع المضيف، توجهًا استراتيجيًا لتمكين الشباب اللاجئين فضلاً عن تعزيز التماسك الاجتماعي بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة المتضررة. ستستمر المفوضية في قيادة هذه الجهود طوال عام ٢٠٢٠.

كما يستمر تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأشخاص المنكوبين من خلال شبكات مدربة من العاملين المتطوعين من اللاجئين. تُلبَّى احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن من خلال تدخل هادف يوفر لهم مساعدات مادية لتحسين جودة حياتهم، وإحالاتهم إلى مقدمي خدمات متخصصين للعلاج التأهيلي والمساعدات ذات الصلة، إضافة إلى تنظيم أنشطة اجتماعية وترفيهية منتظمة تهدف إلى إخراجهم من عزلتهم.

يستمر اللاجئون في الاستفادة من التخطيط المتعدد السنوات وتحديد الأولويات للاستخدام الاستراتيجي لإعادة التوطين كأداة حماية. من بين حصة العمل المقدرة بـ ٤٥٠٠ حالة من مصر، من المتوقع أن يتقدم ٣٠٠٠ لاجئ أفريقي وعراقي ويمني للنظر في إعادة التوطين في عام ٢٠٢٠. وتستمر الدعوة إلى مسارات الحلول التكميلية الأخرى من خلال لم شمل الأسرة واتباع مخططات التعليم و/ أو العمل. كما تُجرى استبيانات بشأن التصورات ومناقشات مجموعات التركيز على أساس دوري، والتي تكون مرتبطة بالعودة المحتملة إلى الدول التي تمر بتغيرات إيجابية أساسية من أجل تقييم المناخ والاستعداد للعودة عند الاقتضاء، على أساس طوعي. في عام ٢٠١٩، سجلت دول القرن الأفريقي وإثيوبيا وإريتريا وجنوب السودان والصومال بعض التطورات السياسية في شكل اتفاقيات سلام موقعة مما قد يؤدي إلى إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية تشتد الحاجة إليها إلى درجة قد تؤثر على الاعتبارات في المقابل، والتي ستحتاج إلى مراقبتها وتقييمها وتقويمها طوال عام ٢٠٢٠ من قبل شركاء الحماية المتنوعين، إذ تؤثر هذه التغييرات على الديناميكيات في بيئة التشغيل الفورية في المستقبل.

في عام ٢٠١٩، أدى إطلاق المفوضية للمنتدى العالمي للاجئين -الممثل على المستوى الوزاري العالمي- إلى حشد المجتمع الدولي للعمل معًا والإعلان عن تدابير جريئةجديدةمنأجل:

- تخفيف الضغوط على الدول المضيفة.
- تعزيز اعتماد اللاجئين على أنفسهم.
- توسيع نطاق الوصول إلى حلول البلدان الثالثة.
- دعم الظروف في بلدان المنشأ للعودة بأمان وكرامة.

وقد تم ذلك من خلال الإعلان عن التعهدات والمساهمات المؤثرة، وتبادل الممارسات الجيدة التي دعت الدول واللاجئين والجهات الفاعلة في التنمية والقطاع الخاص وكيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميين والقادة الدينيين -من بين آخرين- إلى لعب دور مهم في هذا الصدد. وكان اللاجئون أنفسهم في طليعة الاستعدادات للمنتدى وشاركوا واستشاروا طوال الوقت.

يكون دور الشراكة مع خطة الاستجابة المصرية بمثابة منصة ديناميكية لتحقيق الأهداف المحددة عاليه على المستوى التشغيلي، وسوف يقطع تحقيقها شوطًا طويلاً لضمان قيام الشركاء المناشدين بتعزيز تضييق فجوة التمويل بين مختلف جنسيات اللاجئين وطالبي اللجوء في مصر، والاقتراب من تحقيق «نهج اللاجئ الواحد» لضمان المساواة بين اللاجئين من جميع الجنسيات في الحصول على الحماية والخدمات وعدم إغفال أي شخص.

تدابير الحماية المخطط لها

الهدف العام	المخرجات	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٢١
الهدف العام الأول: الحصول على اللجوء وتحديد الحلول، بما في ذلك إعادة التوطين والعودة الطوعية كلما كان ذلك مجديًا	١-١ تحسين الحصول على اللجوء، والحفاظ على حيز الحماية، وتقليل مخاطر الإعادة القسرية، واحترام الحقوق الأساسية	تزويد ١٨٠٠ من طالبي اللجوء واللاجئين والأشخاص الذين تم اعتراضهم في التحركات المختلطة بالمعاونة والمساعدة القانونية (الإنسانية، والغذائية، والطبية، والمواد غير الغذائية، والاستشارات النفسية والاجتماعية، والاستجابة لحالات الطوارئ أو المأوى)	تزويد ١٨٥٠ من طالبي اللجوء واللاجئين والأشخاص الذين تم اعتراضهم في التحركات المختلطة بالمعاونة والمساعدة القانونية (الإنسانية، والغذائية، والطبية، والمواد غير الغذائية، والاستشارات النفسية والاجتماعية، والاستجابة لحالات الطوارئ أو المأوى)
	١-٢ تحسين جودة التسجيل وتحديد السمات والحفاظ عليها	خضوع ٢٧,٢٠٠ طالب لجوء لإجراءات تحديد وضع اللاجئ العالية الجودة.	خضوع ٢٨,٠٠٠ طالب لجوء لإجراءات تحديد وضع اللاجئ العالية الجودة
		١٣٠,٠٠٠ طالب لجوء ولاجئ مسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والذين تتوفر بياناتهم التفصيلية بحسب العمر والموقع ويتحقق منها عن طريق مسح قزحية العين	١٤٠,٠٠٠ طالب لجوء ولاجئ مسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والذين تتوفر بياناتهم التفصيلية بحسب العمر والموقع ويتحقق منها عن طريق مسح قزحية العين
	١-٣ تحديد حلول إعادة التوطين والحماية	تقدم ٣٠٠٠ لاجئ لإعادة التوطين أو القبول الإنساني في الدول الثالثة	تقدم ٣٥٠٠ لاجئ لإعادة التوطين أو القبول الإنساني في الدول الثالثة
	١-٤ تعزيز أنشطة الدعوة وبناء القدرات التي تهدف إلى حصول اللاجئين على حقوقهم	إجراء ٢٥ تدريبًا ونشاطًا لبناء قدرات المسؤولين الحكوميين فيما يتعلق بتعزيز الحماية الدولية للاجئين وحصولهم على حقوقهم الأساسية والمجالات الأخرى ذات الصلة. إضافة إلى ذلك، تُجرى الأنشطة مع كبار المسؤولين في سياق تطوير قانون وطني للجوء ونظام اللجوء	إجراء ٢٦ تدريبًا ونشاطًا لبناء قدرات المسؤولين الحكوميين فيما يتعلق بتعزيز الحماية الدولية للاجئين وحصولهم على حقوقهم الأساسية والمجالات الأخرى ذات الصلة. إضافة إلى ذلك، تُجرى الأنشطة مع كبار المسؤولين في سياق تطوير قانون وطني للجوء ونظام اللجوء
	١-٥ تحسين قدرة الحكومة المصرية على إدارة تدفقات الهجرة	تدريب ٥٥٠ شخصًا، بما في ذلك تقديم الدعم الفني للسلطات المحلية والمجتمع المدني	تدريب ٦٠٠ شخصًا، بما في ذلك تقديم الدعم الفني للسلطات المحلية والمجتمع المدني

الهدف العام الثاني: تعزيز آليات الحماية المجتمعية والتمكين والتوعية بهدف تعزيز الإدارة الذاتية والعلاقات المتناغمة بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة، وتحديد احتياجات الفئات الأكثر احتياجًا وتلبيتها، بما في ذلك كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة	٢-١ تعزيز تحديد الهوية والإحالة إلى خدمات الحماية، بما في ذلك الدعم النفسي والاجتماعي للاجئين الأكثر احتياجًا من خلال الهياكل المجتمعية	حصول ٦٥,٨٠٠ فرد على خدمات الحماية	حصول ٦٦,٥٩٠ فرد على خدمات الحماية
		إجراء ٤٢ تقييمًا تشاركيًا وتمارين رسم خرائط المجتمع	إجراء ٤٥ تقييمًا تشاركيًا وتمارين رسم خرائط المجتمع
	٢-٢ الحفاظ على الاتصالات مع المجتمعات المحلية وتعزيزها لدعم الاتصال بين اللاجئين والسكان المضيفين والمجتمع الإنساني	استفادة ٢٢,٠٠٠ شخص من أنشطة التوعية والدورات الإعلامية	استفادة ٢٢,٦٠٠ شخص من أنشطة التوعية والدورات الإعلامية
	٢-٣ تعزيز وتقوية التماسك الاجتماعي والعلاقات المفيدة والمتناغمة المتبادلة بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة	دعم ٥ مجموعات مجتمعية من خلال تقديم تدخلات الحماية المجتمعية التي تلبي احتياجات الأشخاص المعرضين للخطر في مجتمعاتهم	دعم ٩ مجموعات مجتمعية من خلال تقديم تدخلات الحماية المجتمعية التي تلبي احتياجات الأشخاص المعرضين للخطر في مجتمعاتهم
الهدف العام الثالث: تعزيز أنظمة حماية الطفل وضمان حصول الأطفال والمراهقين والشباب على تدخلات حماية الطفل الجيدة، وخاصة للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم	٣-١ تعزيز وزيادة قدرة النظم والآليات الوطنية والمحلية على تلبية احتياجات الأطفال اللاجئين وأطفال المجتمعات المضيفة	تعزيز ٣٢٨ من المرافق العامة والهيئات الحكومية	تعزيز ٣٨٠ من المرافق العامة والهيئات الحكومية
		تدريب ١٤٥٥ من المسؤولين الحكوميين وموظفي المنظمات غير الحكومية على حماية الطفل	تدريب ١٧١٠ من المسؤولين الحكوميين وموظفي المنظمات غير الحكومية على حماية الطفل
		مشاركة ١٧٥٠ طفل ومراهق وشاب في خدمات الدعم النفسي والاجتماعي المجتمعية وحماية الطفل	مشاركة ٢٣٠٠ طفل ومراهق وشاب في خدمات الدعم النفسي والاجتماعي المجتمعية وحماية الطفل
		تعزيز ٩٩ منظمة مجتمعية ومرافق التعلم الخاصة	تعزيز ٢٠ منظمة مجتمعية ومرافق التعلم الخاصة
		تدريب ٢٤٨ موظف في المنظمات المجتمعية ومرافق التعلم الخاصة على حماية الطفل	تدريب ٥٠ موظف في المنظمات المجتمعية ومرافق التعلم الخاصة على حماية الطفل

	٢-٣ توفر خدمات حماية الطفل المتخصصة للأطفال والمراهقين والشباب، ولا سيما الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم	استفادة ٤٠٠٠ طفل ومراهق وشاب من إدارة الحالات المتعددة القطاعات	استفادة ٤٦٠٠ طفل ومراهق وشاب من إدارة الحالات المتعددة القطاعات
		تسلُّم ٣٧٠٠ طفل ومراهق وشاب التدخلات النقدية	تسلُّم ٣٩٠٠ طفل ومراهق وشاب التدخلات النقدية
		استفادة ٣٥٠ طفلاً ومراهقًا وشابًا من ذوي الاحتياجات الخاصة وذوي الإعاقة من الدعم المتخصص لحماية الطفل	استفادة ٣٥٠ طفلاً ومراهقًا وشابًا من ذوي الاحتياجات الخاصة وذوي الإعاقة من الدعم المتخصص لحماية الطفل
	٣-٣ تمتع الأطفال والمراهقين والشباب ومقدمي الرعاية بإمكانية الحصول على حماية الطفل المجتمعية وتدخلات الدعم النفسي والاجتماعي والمهارات الحياتية	مشاركة ٩٤٥٥ من الأطفال والمراهقين والشباب في برامج الدعم النفسي والاجتماعي المنظمة والمستمرة وبرامج المهارات الحياتية وحماية الطفل	مشاركة ٩٤٧٠ من الأطفال والمراهقين والشباب في برامج الدعم النفسي والاجتماعي المنظمة والمستمرة وبرامج المهارات الحياتية وحماية الطفل
		مشاركة ٥٥٠٠ من مقدمي الرعاية من الإناث والذكور في برامج التربية الإيجابية	مشاركة ٥٥٠٠ من مقدمي الرعاية من الإناث والذكور في برامج التربية الإيجابية
الهدف العام الرابع: تقليل مخاطر وعواقب العنف الجنسي والجنساني وتعزيز الحصول على الخدمات الجيدة	٤-١ زيادة حصول اللاجئين والفئات الأكثر احتياجًا من بين السكان المتضررين على الخدمات الآمنة والسرية والعالية الجودة المتعددة القطاعات في مجال العنف الجنسي والجنساني، والتي تتوافق مع العمر والنوع والتنوع	حصول ٣١٢٤ من الناجين من العنف الجنسي والجنساني على الخدمات المتعددة القطاعات (على الأقل خدمة واحدة مما يلي: الخدمات القانونية، أو الطبية، أو النفسية الاجتماعية، أو الاستجابة لحالات الطوارئ أو المأوى في حالات الطوارئ)	حصول ٣٣٥٠ من الناجين من العنف الجنسي والجنساني على الخدمات المتعددة القطاعات (على الأقل خدمة واحدة مما يلي: الخدمات القانونية، أو الطبية، أو النفسية الاجتماعية، أو الاستجابة لحالات الطوارئ أو المأوى في حالات الطوارئ)
	٤-٢ التخفيف من مخاطر العنف الجنسي والجنساني والحد منها من خلال المبادرات التي يقودها المجتمع	الوصول إلى ٥٣٥٠ شخصًا من خلال أنشطة الوقاية من العنف الجنسي والجنساني والتصدي له، والتي يقودها المجتمع المحلي	الوصول إلى ٥٥٤٠ شخصًا من خلال أنشطة الوقاية من العنف الجنسي والجنساني والتصدي له، والتي يقودها المجتمع المحلي
	٤-٣ تعزيز قدرة الخدمات الحكومية وغير الحكومية في جميع القطاعات لمنع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له بشكل فعال	١٢٢ خدمة حكومية وغير حكومية تتلقى الدعم في جميع القطاعات	١٤٥ خدمة حكومية وغير حكومية تتلقى الدعم في جميع القطاعات
		تدريب ٧٥ من مقدمي الخدمات الصحية على البروتوكول الطبي للعنف الجنسي والجنساني	تدريب ١٠٠ من مقدمي الخدمات الصحية على البروتوكول الطبي للعنف الجنسي والجنساني
	٤-٤ تعزيز السياسات والآليات الوطنية التي تتصدى للعنف الجنسي والجنساني وجعلها متماشية مع المعايير الدولية	تدريب ١٠٠ من مقدمي الخدمات على قوانين ولوائح الدولة التي تستجيب للناجين من العنف الجنسي والجنساني والخدمات ذات الصلة	تدريب ١٢٠ من مقدمي الخدمات على قوانين ولوائح الدولة التي تستجيب للناجين من العنف الجنسي والجنساني والخدمات ذات الصلة

	٤-٥ تعزيز فرص التمكين وزيادة إمكانية الوصول إلى المجتمعات المعرضة للخطر من خلال زيادة الوعي بالتشريعات والممارسات الوطنية المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني والخدمات القائمة والمنافذ	استفادة ٩٥٠ من الأشخاص المعرضة لخطر العنف الجنسي والجنساني من فرص التمكين	استفادة ١٠٠٠ من الأشخاص المعرضة لخطر العنف الجنسي والجنساني من فرص التمكين

المتطلبات المالية لقطاع الحماية

الوكالة/المنظمة	الإجمالي (بالدولار الأمريكي) ٢٠٢٠	الإجمالي (بالدولار الأمريكي) ٢٠٢١
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	١٣,٤٧٣,٤٩٩,٩٥٠	٢٠,١٠٩,٦٦١,٥٣٠
اليونيسف	٢,٥٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٢,٩٨٠,٠٠٠,٠٠٠
صندوق الأمم المتحدة للسكان	٨٧٣,٠٠٠,٠٠٠	٩٩٢,٠٠٠,٠٠٠
هيئة الإغاثة الكاثوليكية	٣٠٨,٥٥٥,٨٧٠	١١٤,٦٦١,١٧٠
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	١٤٠,٠٠٠,٠٠٠	١٤٠,٠٠٠,٠٠٠
هيئة انقاذ الطفولة الدولية	٨٨٠,٠٠٠	٨٨٠,٠٠٠
الإجمالي	**١٨,٢٠٥,٠٥٥,٨٢**	**٢٥,٢١٦,٣٢٢,٦٧**

٣ قطاع الصحة العامة

تدعم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية بالتنسيق الوثيق مع وزارة الصحة والسكان -بصفتها مقدم الرعاية الصحية العامة الرئيسي في مصر- حصول اللاجئين وطالبي اللجوء على الخدمات الصحية في مصر، وذلك بالتعاون الوثيق مع كاريتاس مصر وخدمة اللاجئين وهيئة انقاذ الطفولة الدولية.

الوكالات الرائدة	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	
الشركاء المناشدون	منظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف	
الشركاء الآخرون	كاريتاس مصر، وخدمة اللاجئين، وهيئة انقاذ الطفولة الدولية	
الأهداف العامة	١. تحسين المساواة في حصول اللاجئين من جميع الجنسيات والمجتمعات المضيفة المتضررة في مصر على الرعاية الصحية الأولية الشاملة والجيدة. ٢. تحسين المساعدة المنقذة للحياة من خلال الرعاية الصحية الثانوية والثالثية الأساسية لجميع اللاجئين في مصر. ٣. دعم نظام الرعاية الصحية الوطني.	
المتطلبات المالية	٢٠٢٠	٢٠٢١
إجمالي المتطلبات المالية (بالدولار الأمريكي)	٧,٩٠٣,٠٩٥,٢٢	٧,٨٣٦,٨٣٥,٤٨

الوضع الحالي

يتمتع اللاجئون وطالبو اللجوء في مصر بإمكانية الحصول على الخدمات الصحية على قدم المساواة مع المجتمع المضيف، وذلك بناءً على مذكرة تفاهم وقعتها وزارة الصحة والسكان والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ٢٠١٦ والتي تتيح للاجئين وطالبي اللجوء من جميع الجنسيات إمكانية الحصول على الخدمات الوطنية، بما في ذلك رعاية الإحالة الأولية والثانوية وحالات الطوارئ. ومع ذلك بسبب التكاليف المباشرة المتكبدة والقدرة المحدودة على توفير بعض الخدمات الصحية الأساسية في مرافق الصحة العامة، واصلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها في قطاع الصحة تقديم الدعم للأشخاص محل الاهتمام الخاص للتمتع بخدمات الرعاية الصحية الأولية والإحالة. اعتمدت مصر القانون رقم ٢ لعام ٢٠١٨ بشأن إصدار قانون نظام التأمين الصحي الشامل، والذي ينص على أن التأمين الصحي الشامل في مصر قابل للتوسيع ليشمل اللاجئين الذين يمكنهم التمتع بخدمات التأمين الصحي من خلال خطط التأمين المصممة لهذا الغرض بين أصحاب المصلحة المعنيين. علاوة على ذلك في مارس ٢٠١٩، أدرج اللاجئون من جميع الجنسيات في مبادرة رئاسية وطنية -حملة «١٠٠ مليون صحة»- والتي وفرت فحص التهاب الكبد الوبائي وعلاجه كجزء من تعزيز التغطية الصحية الشاملة. سُجلت هذه المبادرة الوطنية في خطة العمل العالمية لمنظمة الصحة العالمية من أجل دعم الحياة الصحية والرفاه من خلال تعزيز مسرعات أهداف التنمية المستدامة نحو التغطية الصحية العالمية بحلول عام ٢٠٣٠. ومع ذلك، يواجه مقدمو الرعاية الطبية في مصر تحديات متزايدة نتيجة زيادة أسعار الأدوية وتكاليف الرعاية في المستشفيات.

وإزاء هذه الخلفية تسعى جميع الأهداف العامة المدرجة في خطة الاستجابة هذه إلى تمكين اللاجئين في المناطق الحضرية وطالبي اللجوء والمجتمعات المتضررة من الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية الفعالة من حيث التكلفة والاستفادة منها فيما يتعلق بصحة الأطفال، والمراهقين، والأمهات، والرعاية الصحية الإنجابية والعقلية، جنبًا إلى جنب مع الأمراض المزمنة، والحالات الطارئة، وإدارة رعاية الإحالة.

بالتالي، فإن الأنشطة الموضحة في هذه الخطة ستخفف من تكاليف الرعاية الصحية الأساسية للاجئين وطالبي اللجوء مع تعزيز الحياة الصحية والرفاه.

الاحتياجات ومواطن الضعف والاستهداف

قدّر تقييم سلة الإنفاق الدنيا التابع للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام ٢٠١٨ أن حوالي ٧٣٪ من اللاجئين في المناطق الحضرية و٥٩٪ من الأسر العراقية ضعفاء من الناحية الاقتصادية وغير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية. علاوة على ذلك في نوفمبر ٢٠١٨، أجرت المفوضية استبيان الوصول إلى الخدمات الصحية والاستفادة منها لعدد ٤٩٦ أسرة، أفادت ٥٢,٤٪ من الأسر التي شملها الاستبيان أنه في الشهر السابق للاستبيان أنفقوا أموالاً على الرعاية الصحية بما في ذلك الاستشارات والفحوصات والأدوية وغيرها من اللوازم الطبية. بمتوسط ٢٥٢ جنيهًا مصريًا، مثلت نفقات الرعاية الصحية ثالث أكبر إنفاق للأسر (١٠,٧٪) بعد الطعام (٣١٪) والإيجار (٣٠٪).

كما كشفت نتائج استبيان الوصول إلى الخدمات الصحية والاستفادة منها أن ٣٠,٤٪ من إنفاق الأسر على الرعاية الصحية يعتمد بالكامل على أجورهم لتغطية الإنفاق الصحي و٢٨,٥٪ يعتمد على الاقتراض بينما ١٠,٤٪ يعتمد على مزيج من كلاهما، وأن أعلى نفقات الرعاية الصحية كانت على الأدوية (٤٦٪)، ويليها التشخيص (٢١٪). كشف الاستبيان أيضًا أن ٨٢٪ من النساء الحوامل أفدن أنهن تلقين رعاية قبل الولادة أثناء فترة حملهن وأن الغالبية (٧٦,٩٪) خضعن لأكثر من أربع زيارات، في حين أن ١٨٪ من النساء الحوامل اللاتي شملهن الاستبيان لم يتلقين رعاية قبل الولادة بسبب عدم قدرتهم على دفع الرسوم (٤٥٪) وعدم معرفتهم للأماكن المناسبة لتقديم الرعاية (٤٠٪).

علاوة على ذلك، كشف استبيان الوصول إلى الخدمات الصحية والاستفادة منها الذي أجري في نوفمبر ٢٠١٨ أن ٢٠,٣٪ من أفراد الأسرة أبلغوا عن إصابتهم بأمراض مزمنة شُخصَّت طبيًا، وكانت الأمراض المزمنة الأكثر شيوعًا هي: الاضطرابات العضلية الهيكلية، واضطرابات الجهاز الهضمي، وارتفاع ضغط الدم، وداء السكري، وأمراض الانسداد الرئوي المزمن، وأمراض القلب، والأمراض العصبية (٣٠,١٪ و١٩,٩٪ و١٩,٥٪ و١٦٪ و١٥٪ و٨,٩٪ و٨,٩٪ على التوالي).

وإزاء هذه الخلفية لمواطن الضعف الاجتماعية والاقتصادية، يهدف القطاع الصحي إلى تقديم خدمات الرعاية الطبية اللازمة من خلال الاستجابة للاجئين، والحصول على خدمات الرعاية الطبية اللازمة والاستفادة منها بشكل فعال في مرافق الرعاية الصحية التابعة لوزارة الصحة والسكان.

الرؤية الاستراتيجية وخطة الاستجابة

تضمن الوكالات المناشدة في قطاع الصحة تحسين الرعاية الوقائية والتعزيزية والعلاجية والتأهيلية؛ للمساهمة في تمتع اللاجئين وطالبي اللجوء وأفراد المجتمع المضيف بحياة صحية جيدة من خلال اتباع نظام صحي معزز ومرن.

يظل دعم مرافق الرعاية الصحية الأولية التابعة لوزارة الصحة والسكان لتعزيز نهج صحة الأسرة في المناطق المتضررة توجهًا استراتيجيًا. من المحتمل أن ترتبط هذه المرافق بنظام التأمين الصحي الشامل في مصر، بما في ذلك في المحافظات التي يقيم فيها اللاجئون وطالبو اللجوء. يتمثل الاتجاه الاستراتيجي الآخر لعامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ في تعزيز الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي كجزء من استجابة منظمة الصحة العالمية لفجوة الصحة النفسية، والتي ستنفذ في مرافق الرعاية الصحية الأولية التابعة لوزارة الصحة والسكان وعلى مستوى المنظمات غير الحكومية. بالنسبة للأنشطة ذات الصلة، ستتبع الوكالات نهجًا شاملًا للصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي.

يشكل دمج الأمراض غير المعدية في مرافق الرعاية الصحية الأولية بوزارة الصحة اتجاهًا استراتيجيًا رئيسيًا آخر نحو تحقيق اندماج اللاجئين وطالبي اللجوء والمجتمع المضيف بشكل عادل في أنظمة الرعاية الصحية الوطنية الفعالة من حيث التكلفة والمستدامة، وهذا جزء من خطة العمل العالمية لمنظمة الصحة العالمية ومسرّع أهداف التنمية المستدامة بشأن الرعاية الصحية الأولية.

يواصل قطاع الصحة تعزيز النتائج والإنجازات الصحية المتعلقة برعاية صحة الأم والطفل، ويوسع حزمة الرعاية الصحية الأولية لتشمل بشكل استراتيجي خدمات الصحة الجنسية والإنجابية للشباب والمراهقين كجزء من تعزيز الحياة الصحية والرفاه.

بالتعاون مع قطاعي الاحتياجات الأساسية والأمن الغذائي، يضمن قطاع الصحة تقديم خدمات التغذية الرئيسية للأمهات الحوامل والمرضعات وتغذية الرضع ورعاية الطفولة المبكرة وتنميتها بشكل منصف بين اللاجئين وطالبي اللجوء والمجتمع المضيف.

لا تزال برامج الرعاية الصحية المجتمعية وبرامج التوعية التي ينفذها متطوعو الصحة المجتمعية من اللاجئين تمثل توجهًا استراتيجيًا. وعلى القدر نفسه من الأهمية يكون بناء قدرات مرافق الرعاية الصحية الأولية التابعة لوزارة الصحة والسكان؛ لتعزيز سلوكيات التماس الخدمات الصحية، والحصول على حزمة خدمات الرعاية الصحية الأولية بوزارة الصحة مع توفير فرص كسب العيش للمتطوعين.

تُعطى الأولوية أيضًا للاجئين وطالبي اللجوء من النساء والرجال والفتيات والفتيان الذين يعانون من إعاقات وكذلك الناجين من العنف الجنسي والجنساني ضمن استراتيجية الحماية الأوسع نطاقًا؛ لتعزيز الإدماج في المجتمع وعدم التمييز. يجري متابعة التنسيق مع قطاع الحماية لتحسين الحصول على الرعاية الصحية، ولا سيما التدبير السريري للناجين من العنف الجنسي والجنساني.

كما يواصل قطاع الصحة تقديم البرامج العالية الجودة والقابلة للتحقيق على النحو الأمثل للاجئين وطالبي اللجوء، والتي تكون متاحة أيضًا للمجتمعات المضيفة ضمن أطر المساءلة الوطنية المحددة والمتطورة.

علاوة على ذلك، تنخرط الوكالات المناشدة التابعة للقطاع الصحي وشركاؤها التنفيذيون بفاعلية في التوعية المجتمعية؛ لمعرفة مخاوف اللاجئين وطالبي اللجوء بشأن الخدمات الصحية والفجوات والاحتياجات اللازمة لتحسين التغطية وتقديم الخدمات في حدود الموارد المتاحة. كما يجري تعزيز الاستجابة الصحية المجتمعية من خلال إشراك المجتمعات والأفراد -بوصفهم أصحاب حقوق- ليكونوا جزءًا من تخطيط التقييمات التشاركية لاحتياجاتهم وإشراكهم إلى أقصى حد ممكن في جميع الأعمال بدءًا من تصميم المشروع ومتابعة تنفيذه وتقييمه مقابل المساعدة التي تقدم من خلال نهج قائم على الحقوق، وتعميم مراعاة منظورات السن والجنسانية والتنوع، والمبادئ الأساسية للمساءلة أمام السكان المتضررين.

فيما يتعلق بجوانب المساءلة، يضمن الشركاء الذين يقدمون المساعدة الطبية الإدارة الفعالة لآلية الشكاوى بحيث يتمكن اللاجئون من الوصول إلى الآليات الآمنة والسريعة الاستجابة لمعالجة الشكاوى.

يواصل شركاء قطاع الصحة أيضًا إجراء تقييمات منسقة للاحتياجات وتقويمها إضافة إلى تغطية الأثر ورصده؛ لضمان المتابعة الدورية، والحصول على المعلومات الطبية اللازمة للتخطيط الاستراتيجي والبرمجة القائمة على الأدلة. يظل استخدام أنظمة المعلومات الصحية من قبل الشركاء وكذلك تقييمات الاحتياجات واستبيانات الوصول إلى الخدمات الصحية والاستفادة منها، من الأدوات الرئيسية لقياس تأثير الخدمات الصحية فيما يتعلق بالحد من الأمراض والإعاقات ومؤشرات الوفيات.

استجابة قطاع الصحة

الهدف العام	المخرجات	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٢١
الهدف العام الأول: تحسين المساواة في حصول اللاجئين من جميع الجنسيات والمجتمعات المضيفة المتضررة في مصر على الرعاية الصحية الأولية الشاملة والجيدة	١-١ تقديم الاستشارات المنتظمة في مرافق الرعاية الصحية الأولية	تقديم ٤٠,٠٠٠ استشارة رعاية صحية عامة دقيقة للفتيات والنساء والفتيان والرجال (٢٠,٤٠٠ ذكور – ١٩,٦٠٠ إناث)	تقديم ٤٠,٠٠٠ استشارة رعاية صحية عامة دقيقة للفتيات والنساء والفتيان والرجال (٢٤٠٠ ذكور – ١٩,٦٠٠ إناث)
		تقديم ٩٥,٠٠٠ استشارة صحية أولية للرعاية قبل الولادة وللأطفال دون سن الخامسة فيما يتعلق بالتطعيمات الروتينية وخدمات مراقبة النمو وتعزيزه (٤٧,٠٠٠ ذكور – ٤٨,٠٠٠ إناث)	تقديم ٩٥٠٠٠ استشارة صحية أولية للرعاية قبل الولادة وللأطفال دون سن الخامسة فيما يتعلق بالتطعيمات الروتينية وخدمات مراقبة النمو وتعزيزه (٤٧,٠٠٠ ذكور – ٤٨,٠٠٠ إناث)
	١-٢ ضمان الحصول على الرعاية الصحية الأساسية في مجال الإنجاب وصحة الأطفال والشباب	تقديم ١٤,٦٠٠ استشارة فيما يخص الرعاية قبل الولادة	تقديم ١٤,٦٠٠ استشارة فيما يخص الرعاية قبل الولادة
		تلقي ٥٤٠٠ شخص لخدمات تنظيم الأسرة (٥٢٠٠ إناث، ٢٠٠ ذكور)	تلقي ٥٤٠٠ شخص لخدمات تنظيم الأسرة (٥٢٠٠ إناث، ٢٠٠ ذكور)
		دعم ٢٠٥ من مرافق الرعاية الصحية العامة لتنفيذ نموذج متكامل لبقاء الطفل ونموذج غذائي متكامل	دعم ٢٠٥ من مرافق الرعاية الصحية العامة لتنفيذ نموذج متكامل لبقاء الطفل ونموذج غذائي متكامل
الهدف العام الثاني: حسين المساعدة المنقذة للحياة من خلال الرعاية الصحية الثانوية والثالثية الأساسية لجميع اللاجئين في مصر	٢-١ تعزيز نظام الإحالة للرعاية الثانوية والثالثية بما في ذلك الخدمات المتخصصة	٩٠٠٠ إحالة إلى خدمات الرعاية الصحية الثانوية والثالثية للفتيات والنساء والفتيان والرجال (٤٥٩٠ ذكور، ٤٤١٠ إناث)	٩٠٠٠ إحالة إلى خدمات الرعاية الصحية الثانوية والثالثية للفتيات والنساء والفتيان والرجال (٤٥٩٠ ذكور، ٤٤١٠ إناث)
		تلقى ١١٥٠ مريضًا للرعاية الصحية الثانوية في حالات الطوارئ التي تهدد الحياة (٦٤٨ ذكور، ٥٠٢ إناث)	تلقى ١٢٠٠ مريضًا للرعاية الصحية الثانوية في حالات الطوارئ التي تهدد الحياة (٥٨٤ ذكور، ٦١٦ إناث)
	٢-٢ تعزيز الوصول إلى رعاية التوليد والرعاية المركزة لحديثي الولادة في حالات الطوارئ	إدارة ٣٠٠ امرأة حامل تعاني من مضاعفات الولادة المباشرة في الرعاية الصحية الثانوية	إدارة ٣٠٠ امرأة حامل تعاني من مضاعفات الولادة المباشرة في الرعاية الصحية الثانوية
		دخول ١٠٠ حالة إلى وحدة العناية المركزة لحديثي الولادة (٥١ ذكور، ٤٩ إناث)	دخول ١٢٠ حالة إلى وحدة العناية المركزة لحديثي الولادة (٦١ ذكور، ٥٩ إناث)

الهدف العام الثالث: دعم نظام الرعاية الصحية الوطني	٣-١ تحسين جودة الخدمات المقدمة في مرافق الرعاية الصحية الأولية	تدريب ٥٠٠ موظف في مرافق الرعاية الصحية الأولية المدعومة (١٨٠ ذكور، ٣٢٠ إناث)	تدريب ٥٠٠ موظف في مرافق الرعاية الصحية الأولية المدعومة (١٨٠ ذكور، ٣٢٠ إناث)
	٣-٢ تحسين جودة الخدمات المقدمة في الطوارئ العامة ومرافق الرعاية الصحية الثانوية والثالثية	دعم ٢٧ من مرافق الرعاية الصحية الأولية العامة (بالمعدات)	دعم ٢٧ من مرافق الرعاية الصحية الأولية العامة (بالمعدات)
		دعم ٥٠ من مرافق الرعاية الصحية الأولية العامة بنظام المعلومات	دعم ٥٠ من مرافق الرعاية الصحية الأولية العامة بنظام المعلومات
		تدريب ٢٠٠ موظف في مرافق الرعاية الصحية الثانوية/ الثالثية المدعومة (١٠٠ ذكور، ١٠٠ إناث)	تدريب ٢٠٠ موظف في مرافق الرعاية الصحية الثانوية/ الثالثية المدعومة (١٠٠ ذكور، ١٠٠ إناث)
		دعم ٢٠ من مرافق الرعاية الصحية الثانوية العامة (بالمعدات)	دعم ٢٠ من مرافق الرعاية الصحية الثانوية العامة (بالمعدات)
	٣-٣ توسيع نطاق الوعي الصحي المجتمعي وتعزيزه	إجراء ٩٦ جلسة توعية صحية مجتمعية	إجراء ٩٦ جلسة توعية صحية مجتمعية
		تدريب ٤٥٥ متطوعًا صحيًا مجتمعيًا (٧٠ ذكور، ٣٨٥ إناث)	تدريب ٤٥٥ متطوعًا صحيًا مجتمعيًا (٧٠ ذكور، ٣٨٥ إناث)
		٣٢٥٠ زيارة منزلية	٣٢٥٠ زيارة منزلية

المتطلبات المالية لقطاع الصحة

الوكالة/المنظمة	متطلبات التمويل لعام ٢٠٢٠	متطلبات التمويل لعام ٢٠٢١
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٥,٥٠٨,٠٩٥,٢٢	٥,٥٧١,٨٣٥,٤٨
صندوق الأمم المتحدة للسكان	٩٤٠,٠٠٠	
منظمة الصحة العالمية	٨٠٠,٠٠٠	٧٢٥,٠٠٠
اليونيسف	٧٩٥,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠
الإجمالي	**٧,٩٠٣,٠٩٥,٢٢**	**٧,٨٣٦,٨٣٥,٤٨**

CRS
CATHOLIC RELIEF SERVICES

٤ قطـاع التعليـم

تعمـل المفوضيـة السـامية للأمـم المتحـدة لشـؤون اللاجئيـن مـع الشـركاء التالييـن فـي قطـاع التعليـم: منظمـة الأمـم المتحدة للطفولـة (اليونيسـف)، ووزارة التربيـة والتعليـم، ووزارة التربيـة والتعليـم العالـي، ووزارة الشـباب والرياضـة، وهيئـة الإغاثـة الكاثوليكيـة، وهيئـة انقـاذ الطفولـة الدوليـة، ومجالـس المـدارس، والجامعـات الحكوميـة والخاصـة فـي مصـر.

الوكالات الرائدة	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	
الشركاء المناشدون	اليونيسف، وهيئة الإغاثة الكاثوليكية، وهيئة انقاذ الطفولة الدولية	
الشركاء الآخرون		
الأهداف العامة	١. زيادة فرص حصول اللاجئين وطالبي اللجوء على التعليم من خلال دمجهم في نظام المدارس الحكومية. ٢. تحسين جودة التعليم في المدارس التي يرتادها الطلاب اللاجئون وطالبو اللجوء.	
المتطلبات المالية	٢٠٢٠	٢٠٢١
إجمالي المتطلبات المالية (بالدولار الأمريكي)	١٢,٩١٧,٢٨١	١٤,٠٦٦,٨٤٩

الوضع الحالي

غالبًا ما تستضيف مصر مجموعة من اللاجئين الشباب الذين يحتاجون إلى الخدمات التعليمية المناسبة على جميع المستويات. لقد عانى غالبية اللاجئين في مصر من اضطرابات كبيرة في تعليمهم في بلدهم الأصلي وخلال نزوحهم اللاحق إلى مصر. لم يلتحق العديد من الأطفال والشباب اللاجئين من أفريقيا جنوب الصحراء والعراق واليمن بالمدارس في مصر، ويرجع ذلك إلى العوامل التالية: ترك بعضهم المدرسة قبل القدوم إلى مصر، بينما تخلف البعض الآخر عن دراستهم بعد فترات طويلة من الغياب بسبب انعدام الأمن أو إغلاق مدارسهم أو النزوح من بلدهم الأصلي أو لأسباب أخرى متعلقة بالحماية، ويعاني الكثير منهم من ضعف قدرات الدعم التعليمي داخل منازلهم وقلة الفرص لتلقي التعليم العلاجي.

تشير التقييمات التشاركية المختلفة التي تجريها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشكل سنوي في بداية كل سنة مالية إلى أن القيود الاقتصادية هي أحد العوامل التي تسهم في التوقف عن الدراسة. غالبًا ما يضطر الطلاب اللاجئون للانضمام إلى القوى العاملة لإعالة أنفسهم وأيضًا المساهمة في تقديم الاحتياجات الأساسية لأسرهم. ومع ذلك على الرغم من الفقر العام الذي يعاني منه اللاجئون، إلا إن معظم الأسر حريصة على إيجاد فرصة تعليم لأطفالها الذين يكونون في سن الدراسة.

في إطار خطة الاستجابة هذه، بالنسبة لبعض الجنسيات -الأطفال السودانيون والقادمون من جنوب السودان واليمنيون- مددت الحكومة المصرية فرص الحصول على التعليم. ومع ذلك، لا تزال الأسر تواجه صعوبات كبيرة في تقديم الوثائق المطلوبة للالتحاق بالمدارس الحكومية، وتشمل هذه الوثائق تصاريح الإقامة الصادرة من الحكومة، وشهادات الميلاد، وجوازات السفر السارية، و/ أو وثائق الهوية الوطنية، وشهادات المدرسة الأصلية من بلد المنشأ، وخطاب من المفوضية. جميع هذه الصعوبات تعيق جهودهم المبذولة لتعليم أطفالهم.

في الوقت نفسه، غالبًا ما يواجه اللاجئون الذين يمكنهم الحصول على التعليم الحكومي صعوبات -مثلهم مثل الأطفال المصريين- من حيث ازدحام الفصول الدراسية، ونقص المواد التعليمية، والمسائل المتعلقة بجودة التعليم، والاعتماد على الدروس الخصوصية لتعويض الفجوات التي يمثلها نظام التعليم. كما يواجه العديد من اللاجئين صعوبات في التكيف أو التأقلم مع اللهجة والمناهج المصرية.

وردًا على التحديات المذكورة عاليه، أنشأ العديد من الجماعات الدينية والأفراد مدارس مجتمعية. تتبع هذه المدارس المنهج الوطني السوداني، وبعضها يقدم دروسًا باللغة الإنجليزية. ومع ذلك، تواجه هذه المدارس مشكلات مماثلة للمدارس الحكومية من حيث الازدحام وجودة التعليم، وفي بعض الأحيان تعاني من الافتقار إلى آليات الحماية التي تضمن حماية الأطفال ورعايتهم جيدًا.

في معظم الحالات، لا يستطيع الأطفال الملتحقون بهذه المدارس الحصول على شهادات معترف بها من قبل الحكومة المصرية أو الحكومة السودانية. ونتيجة لذلك، لا يمكن لهؤلاء الأطفال التقدم بعد مرحلة التعليم الابتدائي ولا يستطيعون الحصول على التعليم العالي.

إضافة إلى ذلك، يعيش العديد من الأطفال اللاجئين بعيدًا عن المدارس التي يرتادونها مما يزيد من مخاطر حمايتهم ويؤثر على معدل حضورهم إلى المدرسة. تغادر الغالبية العظمى في وقت مبكر جدًا من الصباح وتستقل أكثر من وسيلة نقل عام للوصول إلى أقرب مدرسة مجتمعية، مما يخلق عبئًا ماليًا إضافيًا على أسرة فقيرة بالفعل.

الاحتياجات ومواطن الضعف والاستهداف

تجاوز العدد الإجمالي لمدارس المجتمع الأفريقي العاملة للعام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠ (٧٢) مدرسة مجتمعية، مع ما يقرب من ٢٠,٠٠٠ لاجئ من الفتيان والفتيات الذين يتلقون تعليمهم. تستضيف (٢٦) مدرسة من هذه المدارس حوالي ٨٠٪ من جميع الطلاب اللاجئين أو طالبي اللجوء الذين يكونون في سن الدراسة، وتغطيها خطة الاستجابة هذه.

حتى العام الدراسي ٢٠١٧، أجرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وهيئة الإغاثة الكاثوليكية تقييمًا سنويًا لاحتياجات جميع المدارس المجتمعية في نهاية كل سنة مالية؛ لتحديد احتياجاتهم والتخطيط للتدخلات المناسبة ومتطلبات الميزانية للعام التالي. وُضعت أداة التقييم هذه لضمان اتباع أفضل الممارسات الدولية للتعليم وبيئات التعلم الآمنة التي وضعتها المفوضية والشبكة الدولية للتعليم في حالات الطوارئ. تناول تقييم المدارس وجود بيئة تعليمية آمنة، ودراسة وضعها المالي وأدائها الإداري. تشغل معظم هذه المدارس المجتمعية شقق صغيرة وتقع في خمسة مناطق رئيسية في القاهرة الكبرى، ولا ينتمي العديد منها إلى أي منظمة رسمية و٣٦٪ فقط ينتمون إلى المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدينية.

بحسب آخر تقييم أُجري للمدارس المجتمعية، فإن ما يقرب من ٦٧ مدرسة من المدارس التي قُيِّمَت تدرس المناهج السودانية والتي تنقسم إلى ١١ صفًا دراسيًا، إضافة إلى مرحلة رياض الأطفال. هناك مدرستان فقط تدرسان المناهج الأخرى إلى جانب المناهج السودانية. يحق للطلاب المسجلين في الصف الثامن والصف الحادي عشر التقدم للامتحان الوطني السوداني عند دفع رسوم الامتحان التي تتراوح بين ١٥٠ دولارًا أمريكيًا للاجئين السودانيين و٢٥٠ دولارًا أمريكيًا لجميع الطلاب الآخرين. عند اجتياز هذا الامتحان، يحصل الطلاب على شهادة معتمدة من وزارتي التعليم المصرية والسودانية كجزء من عملية إكمال الدراسة. تشمل جنسيات الطلاب المسجلين في المدارس السودان، وجنوب السودان، وإريتريا، وإثيوبيا، والصومال، والجنسيات الأخرى. يعمل حوالي ٨٠٠ معلم في المدارس المجتمعية، ٦٠٪ منهم من الذكور. ومع ذلك، لقد ارتفع عدد المعلمات مؤخرًا وهو تقدم ملحوظ مقارنة بما كان عليه الوضع قبل ثلاث سنوات حيث مثلت النساء أقل من ٤٠٪ من المعلمين. اتخذت الحكومة المصرية مؤخرًا موقفًا يتمثل في دمج الأطفال اللاجئين في مدارس وزارة التربية والتعليم، وحظر المدارس المجتمعية لأنها لا تندرج ضمن أي فئة من فئات المدارس المعترف بها بموجب القانون المصري.

تركز المفوضية وشركاؤها مواردها لدمج جميع الأطفال الأفارقة اللاجئين في نظام التعليم الوطني من خلال برنامج انتقالي مخطط جيدًا، والأنشطة اللامنهجية، وتعليم المواطنة، وبناء القدرات الخاصة بالمدارس والموظفين الذين يستضيفون الأطفال اللاجئين. كما تزود الأسر الأكثر احتياجًا التي لديها أطفال في المدارس بموارد ومنح تعليمية لدفع الرسوم المدرسية، والأدوات المكتبية، والزي الرسمي، والنقل الآمن من المدرسة وإليها. وسيستهدف الأطفال الذين تركوا المدرسة لبعض الوقت من خلال التعلم السريع والبرامج اللغوية إلى جانب الدورات الفنية والمهنية؛ لمساعدتهم في الاندماج في الفصول الدراسية لاحقًا أو لإعدادهم لسوق العمل.

يلعب العديد من الشباب اللاجئين -ولا سيما الشباب غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم- دورًا مهمًا للغاية في المساهمة في رفاههم الخاص ورفاه الآخرين. ومع ذلك، في كثير من الأحيان لا يُعترف بقدراتهم الحالية ولا تستمع مجتمعاتهم أو الدول المضيفة أو في بعض الأحيان الوكالات الإنسانية إلى وجهات نظرهم. تدعم الأدلة القاطعة مسألة احتياجات الشباب النازحين والقيود التي يواجهونها لتحسين أوضاعهم وآمالهم في الحلول الطويلة المدى. يمثل الشباب أغلبية غير مرئية بين اللاجئين بالتالي يجري حرمانهم ومنعهم من التعليم الجامعي والتوظيف، وهذا لا يؤثر على جيل واحد فحسب، بل ينتقل أيضًا إلى أجيال أطفالهم في المستقبل. أسست المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القُطري في مصر فريق عمل تابع للأمم المتحدة ومعني بالشباب بفضل صندوق الأمم المتحدة للسكان، ويهدف إلى تلبية احتياجات الشباب والمراهقين من خلال منتدى أوسع بكثير وبالشراكة مع الوزارات المصرية المعنية، مثل: وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي.

التوجّهات الاستراتيجية وخطة الاستجابة

يواصل شركاء قطاع التعليم في مصر الدعوة إلى تبني مناهج الحماية وتعميمها مع وزارة التربية والتعليم ومجالس المدارس، مع التركيز على الإصلاح القائم على المدارس والتعليم الشامل بالاعتماد على الخبرة السابقة والعلاقة مع جميع أصحاب المصلحة. يهدف هذا الأمر إلى ضمان الاندماج الناجح للاجئين من أفريقيا جنوب الصحراء والعراق في نظام المدارس الحكومية، ويتحقق من خلال تمكين المدارس الحكومية في المناطق التي يتركز فيها عدد كبير من اللاجئين في القاهرة وحولها، وتوظيف برنامج تطوير مهني شامل للمعلمين، وتحسين قدرة موظفي المدارس الذين يعملون مع الأطفال اللاجئين الأفارقة، ودعم نموذج الإصلاح القائم على المدرسة الذي يمكّن أصحاب المصلحة -مثل: المعلمين والطلاب والأخصائيين الاجتماعيين وأولياء الأمور وقادة المجتمع- من التعبير عن مخاوفهم والمساهمة في تحسين عملية الحماية والتعليم في مناطقهم مما يؤدي إلى زيادة معدلات التحاق الأطفال اللاجئين واستبقائهم في التعليم الرسمي.

نظرًا لعدم إمكانية وصول اللاجئين من أفريقيا جنوب الصحراء والعراق إلى المدارس الحكومية، في أوائل عام ٢٠١٩، التقى مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بوزير التربية والتعليم المصري ودعا إلى إدراج اللاجئين الأفارقة والعراقيين واليمنيين في المدارس المصرية الحكومية. وبداية من العام الدراسي ٢٠١٨/ ٢٠١٩ وما بعده، مُنح اللاجئون اليمنيون حق الالتحاق بالمدارس الحكومية على قدم المساواة مع المواطنين المصريين. أما بالنسبة للجنسيات الأخرى، تستمر المفوضية في الضغط من أجل تسجيلهم في المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم. تتطلب ترتيبات التسجيل هذه جهود المفوضية وشركاء التعليم والموارد لتعزيز قدرة المدارس الحكومية التي قد تستقبل أطفالًا إضافيين. في عام ٢٠٢٠، سترسم الهيئة العامة للأبنية التعليمية التابعة لوزارة التربية والتعليم والمفوضية والشركاء خرائط لهذه المدارس في جميع أنحاء القاهرة بحثًا عن إمكانية تعزيز القدرة المادية ومساعدة الحكومة في بناء فصول دراسية إضافية أو ترميم المدارس الحالية. كما سيوفر شركاء قطاع التعليم تدريبًا للمعلمين وسيعدّون الطلاب اللاجئين للاندماج في هذه المدارس بشكل كامل من خلال برنامج تعليمي متواصل ومتسارع.

تستمر أسر اللاجئين الأفارقة والعراقيين واليمنيين التي لديها فتيان وفتيات وشباب في سن الدارسة في تلقي المنح التعليمية عند التسجيل والحضور المنتظم، كما أن هذه المنح تساهم في الرسوم المدرسية والزي المدرسي والكتب والأدوات المكتبية والمواصلات لتسهيل عملية التعلم. توزَّع المنح التعليمية حسب العام الدراسي ونوع المدرسة والصف الدراسي للطالب. يُحدد الأطفال الأكثر احتياجًا وغير الملتحقين بالمدارس، ويُدعم أولئك الذين لديهم احتياجات إضافية من خلال تقديم المساعدة الخاصة. من أجل توفير الدعم الكافي للأطفال من الأسر المعوزة غير القادرين على الالتحاق بالمدارس حتى مع المنح المقدمة، يمكن للطلاب الأكثر احتياجًا -الذين لا يستطيع آباؤهم دفع الرسوم المدرسية- الحصول على دعم إضافي على أساس كل حالة على حدة. كما توفّر فصول تعليم القراءة والكتابة والحساب للأسر الأفريقية؛ لمساعدتهم في التعلم مدى الحياة ومساعدتهم في دعم تعليم أطفالهم.

يقدم الشركاء خدمة تعليمية شاملة للفتيان والفتيات والشباب اللاجئين غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم من خلال البرامج التعليمية المصممة خصيصًا لهم؛ لزيادة حيز الحماية الخاص بهم، وتمكينهم من أن يكونوا أعضاء نشطين في مجتمعاتهم، وتعزيز ثقتهم بأنفسهم، وإعدادهم لسوق العمل حيث يمكنهم في نهاية المطاف كسر الحلقة المفرغة من الفقر. كما يوسع الشركاء نطاق برامج التدريب المهني للشباب والمراهقين من خلال التعاون العميق مع الحكومة الفيدرالية الألمانية والجهات المانحة الأخرى التي تقدم بالفعل أكثر من ٣٥٠ منحة دراسية للتعليم العالي للاجئين في مصر في إطار مبادرة ألبرت أينشتاين الأكاديمية الألمانية للاجئين.

يعمل شركاء قطاع التعليم بشكل وثيق مع قطاعات حماية الطفل والعنف الجنسي والجنساني والصحة العامة وسبل العيش حيث ينصب التركيز على جعل التعليم نقطة الدخول لتقديم هذه الخدمات اللازمة المتعلقة بالحماية. يجري توسيع نطاق برنامج التدريب على الصحة والسلامة الذي ينفذه الهلال الأحمر المصري، ويستهدف الأطفال وأولياء أمورهم ومعلميهم في المجتمع وفي المدارس الحكومية للوصول إلى المزيد من الأطفال اللاجئين الأفارقة والعراقيين واليمنيين وتمكينهم.

استجابة قطاع التعليم

الهدف العام	المخرجات	أهداف ٢٠٢٠	أهداف ٢٠٢١
الهدف العام الأول: زيادة فرص حصول اللاجئين وطالبي اللجوء على التعليم من خلال دمجهم في نظام المدارس الحكومية	١-١ تحسين حصول جميع الأطفال والشباب والمراهقين على التعليم الشامل	تسجيل ٦٦٠٠ طفل (٣-٥ سنوات، فتيات/ فتيان) في الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي	تسجيل ٧٢٦٠ طفل (٣-٥ سنوات، فتيات/ فتيان) في الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي
		حصول ٢٥،٢٥٠ طفل (٣-١٧ سنة، فتيات/ فتيان) على المنح التعليمية	حصول ٢٧،٧٧٥ طفل (٣-١٧ سنة، فتيات/ فتيان) على المنح التعليمية
		حصول ٣٠٠٠ طفل من الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم (٦-١٧ سنة، فتيات/ فتيان) على المنح التعليمية	حصول ٣٣٠٠ طفل من الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم (٦-١٧ سنة، فتيات/ فتيان) على المنح التعليمية
		حصول ٣٥٠ طالبًا من ذوي الاحتياجات الخاصة على الدعم التعليمي	حصول ٣٥٠ طالبًا من ذوي الاحتياجات الخاصة على الدعم التعليمي
	١-٢ تحسين بيئات التعلم الوقائية	تدريب ٥٠٠ معلم على آليات الحماية والتأديب الإيجابي	تدريب ٥٠٠ معلم على آليات الحماية والتأديب الإيجابي
	١-٣ تحسين الوصول إلى برنامج التعلُّم السريع أو البرنامج الانتقالي	تسجيل ٢٥٠٠ (٦-١٧ سنة، فتيات/ فتيان) في برنامج التعلُّم السريع أو البرنامج الانتقالي	تسجيل ٢٥٠٠ (٦-١٧ سنة، فتيات/ فتيان) في برنامج التعلُّم السريع أو البرنامج الانتقالي
		تزويد ١٧٠٠ طفل (٥-١٧ سنة، فتيات/ فتيان) في المدارس الحكومية بالفصول التعويضية	تزويد ١٨٧٠ طفل (٥-١٧ سنة، فتيات/ فتيان) في المدارس الحكومية بالفصول التعويضية
		تزويد ١٠٠٠ طفل (٥-١٧ سنة، فتيات/ فتيان) بالدروس اللغوية	تزويد ١١٠٠ طفل (٥-١٧ سنة، فتيات/ فتيان) بالدروس اللغوية
	١-٤ تحسين الوصول إلى فرص التعليم العالي	استفادة ١٥٠ شابًا ومراهقًا من منح التعليم العالي	استفادة ١٥٠ شابًا ومراهقًا من منح التعليم العالي
	١-٥ تحسين القدرات المادية للمدارس الحكومية والمجتمعية التي تستضيف الأطفال اللاجئين، وإقامة الفصول الانتقالية	تحسين ١٢٠ من المدارس الحكومية والمجتمعية التي تستضيف الأطفال اللاجئين والحفاظ عليها	تحسين ١٢٠ من المدارس الحكومية والمجتمعية التي تستضيف الأطفال اللاجئين والحفاظ عليها

الهدف العام الثاني: تحسين جودة التعليم في المدارس التي يرتادها الطلاب اللاجئون وطالبو اللجوء	٢-١ توفير التطوير المهني للمعلمين والميسرين وطاقم المدرسة فيما يخص المنهجيات التي تركز على الطفل والمنهجيات الوقائية والتفاعلية	تدريب ٥٠٠٠ معلم وموظف تعليمي (ذكور/ إناث)	تدريب ٥٠٠٠ معلم وموظف تعليمي (ذكور/ إناث)
	٢-٢ شراء الكتب المدرسية ومواد التدريس والتعلُّم واللوازم المدرسية وتوزيعها	حصول ١٥٠٠ معلم وموظف تعليمي على الموارد التعليمية والأدوات والإرشادات	حصول ١٥٠٠ معلم وموظف تعليمي على الموارد التعليمية والأدوات والإرشادات
		حصول ١١,٠٠٠ طالب (٣-١٧ سنة) على المواد واللوازم المدرسية	حصول ١٢,١٠٠ طالب (٣-١٧ سنة) على المواد واللوازم المدرسية
		حصول ٥٠٠٠ طفل (٥-١٧ سنة، فتيان/ فتيات) على الكتب المدرسية	حصول ٥٥٠٠ طفل (٥-١٧ سنة، فتيان/ فتيات) على الكتب المدرسية
	٢-٣ استفادة الأطفال والشباب والمراهقون من التعليم الفني والتدريب المهني وتعلُّم المهارات الحياتية والأنشطة الترفيهية	استفادة ١٠,٠٠٠ طفل (٥-١٧ سنة، فتيات/ فتيان) من تعلُّم المهارات الحياتية والمواطنة والأنشطة في البيئات الرسمية	استفادة ١١,٠٠٠ طفل (٥-١٧ سنة، فتيات/ فتيان) من تعلُّم المهارات الحياتية والمواطنة والأنشطة في البيئات الرسمية
		استفادة ٦٤٠٠ شاب (١٥-٢٤ سنة، فتيات/ فتيان) من أنشطة المهارات الحياتية في البيئات الرسمية وغير الرسمية	استفادة ٦٦٤٠ شاب (١٥-٢٤ سنة، فتيات/ فتيان) من أنشطة المهارات الحياتية في البيئات الرسمية وغير الرسمية
		التحاق ٤٠٠ شاب في معاهد التعليم الفني والتدريب المهني	التحاق ٤٤٠ شاب في معاهد التعليم الفني والتدريب المهني
	٢-٤ تحسين جمع البيانات المتعلقة بالتعليم الرسمي وغير الرسمي، بما في ذلك: تتبع الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، والتقييمات المدرسية	تنفيذ ٥ برامج لتعزيز جمع البيانات	تنفيذ ٥ برامج لتعزيز جمع البيانات
		تدريب ٥٠٠ جهة فاعلة في مجال التعليم (إناث/ ذكور) على السياسات، والتخطيط، وجمع البيانات، والتنسيق بين القطاعات، والمعايير الدنيا للشبكة الدولية للتعليم في حالات الطوارئ	تدريب ٥٠٠ جهة فاعلة في مجال التعليم (إناث/ ذكور) على السياسات، والتخطيط، وجمع البيانات، والتنسيق بين القطاعات، والمعايير الدنيا للشبكة الدولية للتعليم في حالات الطوارئ
		تقييم ١٥٠٠ طفل ملتحق (بتعليم غير رسمي) بانتظام وتزويدهم بالدعم النفسي الاجتماعي واللوازم المدرسية	تقييم ١٥٠٠ طفل ملتحق (بتعليم غير رسمي) بانتظام وتزويدهم بالدعم النفسي الاجتماعي واللوازم المدرسية

المتطلبات المالية لقطاع التعليم

الوكالة/المنظمة	الإجمالي (بالدولار الأمريكي) ٢٠٢٠	الإجمالي (بالدولار الأمريكي) ٢٠٢١
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٥,٦٢٣,١٤٦	٥,٦٥٢,٩٠٠
اليونيسف	٣,٢٧٤,٢٦٠	٣,٩٦٨,٠٧٤
هيئة انقاذ الطفولة الدولية	٤٠٠,٠٠٠	٥٤٥,٠٠٠
هيئة الإغاثة الكاثوليكية	٣,٦١٩,٨٧٥	٣,٩٠٠,٨٧٥
الإجمالي	**١٢,٩١٧,٢٨١**	**١٤,٠٦٦,٨٤٩**

MADE51
CRAFTED BY REFUGEES
UNHCR

٥ الاستجابة المتعلقة بالاحتياجات الأساسية وسبل كسب العيش

تعمل المفوضية مع الشركاء التاليين في قطاع الاحتياجات الأساسية وسبل العيش: اليونيسف، ومنظمة العمل الدولية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وخدمات الإغاثة الكاثوليكية، ودون بوسكو، وكاريتاس مصر.

الوكالات الرائدة	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	
الشركاء المناشدون	اليونيسف، ومنظمة العمل الدولية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وهيئة الإغاثة الكاثوليكية، والدون بوسكو	
الشركاء الآخرون	كاريتاس مصر	
الأهداف العامة	١. المساعدة في توفير الاحتياجات الأساسية. ٢. تحسين الاعتماد على الذات وسبل كسب العيش المستدامة والآمنة. ٣. تعزيز قدرات الشركاء المحليين لتقديم خدمات سبل العيش المستدامة وبناء مجتمعات قادرة على الصمود.	
المتطلبات المالية	٢٠٢٠	٢٠٢١
إجمالي المتطلبات المالية (بالدولار الأمريكي)	٢٩,٢٤٤,٢٣١,٠٠	٣١,١٤٠,٣٤٨

الوضع الحالي

تشير أحدث تقديرات الفقر التي أجراها الجهاز الوطني للإحصاء -الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء- إلى أن ثلث المصريين يعيشون تحت خط الفقر الوطني. اتخذت العديد من التدابير على المستوى الوطني لحماية الفئات الأكثر تضررًا بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الأخيرة، ومن بينها: الالتحاق ببرامج شبكات الأمان الوطنية (تكافل وكرامة)، وتخصيص إعانات غذائية عالية، وزيادة الحد الأدنى للأجور والمعاشات لحماية الطبقة الوسطى.

خلال السنوات القليلة الماضية، تمكن الاقتصاد المصري من الاستقرار والحفاظ على نموه على مستوى الاقتصاد الكلي[١]. انخفض معدل التضخم في الدولة إلى أدنى مستوى منذ عشر سنوات، إذ بلغ ٢,٤٪ في أكتوبر ٢٠١٩ مقارنة بـ ١٧,٥٪ في أكتوبر ٢٠١٨. سجلت الدولة أعلى معدل تضخم في عام ٢٠١٧ بنسبة ٢٣,٥٤٪[٢]. كما شهدت البطالة ظهورًا مماثلاً مرة أخرى من خلال تقدير حوالي ٢,٢ مليون مصري عاطل عن العمل في الربع الثالث من عام ٢٠١٩ (أي ٧,٥٪ من ٩,٩ في الربع الثالث من عام ٢٠١٨)، على الرغم من انخفاض معدل المشاركة في القوى العاملة[٣].

في حين أن اللاجئين وطالبي اللجوء يمكنهم الحصول على الوظائف الرسمية بموجب حصة ١٠٪ من العمالة الأجنبية، إلا إنهم غالبًا ما يشاركون في سوق العمل غير الرسمي حيث يتم إيواء العديد من المصريين. لقد احتفظ السوق غير الرسمي في مصر بقدرته على توريد الوظائف وخيارات العمل في قطاعات معينة، ومن ثمَّ كان له طبيعة متقلبة وغير مؤكدة للأشخاص الذين يقدم لهم الخدمات.

يشكل اللاجئون وطالبو اللجوء من أفريقيا جنوب الصحراء واليمن والعراق ٤٩٪ من اللاجئين المقيمين في مصر، وهم مرتكزون في اتجاهات التشتت أكثر من السوريين؛ لأنهم يتواجدون غالبًا في منطقة القاهرة الكبرى وقليل منهم في الإسكندرية ومن بينهم عدد كبير من النساء والرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٤ سنة. من بين هؤلاء الشباب، أفاد حوالي ١٠,٠٠٠ طالب لجوء ولاجئ من الذكور والإناث بأنهم طلاب.

تظهر الأرقام السكانية اتجاهين متناقضين: في حين أن مجموعة كبيرة لم تحصل على التعليم ولا تتمتع بالخبرة العملية، فإن المجموعة الأخرى تتلقى التعليم العالي وتتنقل للتفاوض على سوق العمل وهذا ما تؤكده حقيقة أن أكثر من ٩٠٠٠ امرأة فوق ١٨ عامًا قد أبلغن عن اكتسابهن خبرة العمل قبل قدومهن إلى مصر.

١ https://www.worldbank.org/en/country/egypt/overview
٢ https://www.france24.com/en/20191109-egypt-s-inflation-lowest-in-nearly-a-decade
٣ http://english.ahram.org.eg/NewsContent/3/12/355945/Business/Economy/Egypts-unemployment-goes-up-by--in-Q-.aspx

الاحتياجات ومواطن الضعف والاستهداف

في عام ٢٠١٩، أجرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقييمات لمواطن الضعف من خلال الزيارات المنزلية لما يعادل ٩٧١٥ أسرة من مستويات مختلفة من الرعاية الاجتماعية. لقد شمل تقييم مواطن الضعف مجموع ٢٤ محافظة (تضم ١٦٢ مقاطعة) مع إجراء مقابلات لما يعادل ١٩ من اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين لدى المفوضية. جمع الاستبيان بيانات حول عدة جوانب، تشمل: البيانات البيولوجية، والحصول على تصاريح الإقامة، والدخل والنفقات، والمشاركة في الأنشطة المجتمعية، ومستوى التعليم والتوظيف، وغيرها.

تشير النتائج الأولية إلى وجود مستويات ضعف أعلى لهذه الفئات السكانية عبر القطاعات المتعددة، وأشارت غالبية الجهات المستجيبة إلى أنه ليس لديهم تصاريح إقامة سارية مع حيازة ٢٦٪ منهم فقط لتصاريح إقامة سارية. يكون اللاجئون عرضة للاعتقال في حال عدم إضفاء الطابع الرسمي على وضعهم القانوني. علاوة على ذلك، في حين سُجل متوسط دخل قدره ٢٨٣٠ جنيهًا مصريًا (١٧٢ دولارًا أمريكيًا) شهريًا لجميع السكان الذين قيموا، كان متوسط دخل اللاجئين من هذه الجنسيات أقل بكثير من ١٩٥١ جنيهًا مصريًا (١١٨ دولارًا أمريكيًا).

لوحظ الازدحام أيضًا فيما يتعلق بالسكن، إذ يتقاسم ما مجموعه ٦ أشخاص لكل أسرة مساحة معيشية واحدة داخل متوسط مساحة ٤٩ م٢ مقارنة بالمتوسط العام لعدد ٥ أشخاص لكل ٦٥ م٢ من المساحة المعيشية.

تشمل التحديات الرئيسية التي تواجه هذه الفئة السكانية -بناءً على التقييم- ارتفاع تكاليف المعيشة (٣٠٪)، يليها الحصول على السكن (٢٦٪)، والسلامة/ الأمن (٢٦٪). يواجه أكثر من ثلاثة أرباع اللاجئين من هذه الجنسيات صعوبات في تلبية احتياجاتهم الأساسية ويعتمدون على المساعدات الإنسانية. ومع ذلك، يتلقى أقل من ١٥٪ منهم المساعدة النقدية الإنسانية الشهرية ويتلقى ٢٠٪ منهم القسائم الغذائية. هناك حاجة إلى تقديم المزيد من الدعم؛ لمساندة هذه الفئة من السكان، وتجنب لجوئها إلى استراتيجيات التأقلم الضارة لتلبية احتياجاتها الأساسية الأكثر إلحاحًا.

أدى انخراط اللاجئين وطالبي اللجوء في سوق العمل غير الرسمي وفي بعض الوظائف غير المستقرة إلى تعرضهم لمخاطر متعددة تتعلق بالحماية والمخاطر الاجتماعية. أفاد اللاجئون وطالبو اللجوء الأفارقة واليمنيون والعراقيون بضرورة تمكينهم للمشاركة في الخيارات الأفضل (من خلال تنمية المهارات والتعليم الموجه نحو السوق). إضافة إلى ذلك، فإنهم يفتقرون إلى برامج الوسيط الموثوقة والمستنيرة التي تسهل حصولهم على الأجور وفرص العمل الحر. بناءً على التقييم التشاركي لعام ٢٠١٩، لم تُلبَّى احتياجات سبل كسب العيش تحديدًا للشباب (خاصة أولئك الذين لم يحصلوا على التعليم ولا يتمتعوا بخبرة عمل سابقة) والمتخصصين والنساء والمتعلمين الباحثين عن العمل. أبلغ اللاجئون الأفارقة عن مواقف معادية للأجانب وتمييزية.

تحاول الاستجابة الإنسانية في مصر تقديم الدعم الذي يتماشى مع مبادرة تكافل وكرامة. يواجه ثلاثة أرباع اللاجئين من هذه الجنسيات صعوبات في تلبية احتياجاتهم الأساسية ويعتمدون على المساعدات الإنسانية، ومن بين هؤلاء السكان يتلقى ١٥٪ منهم المساعدة النقدية الإنسانية الشهرية، ويتلقى ٢٠٪ منهم القسائم الغذائية.

أدى انخراط اللاجئين وطالبي اللجوء في سوق العمل غير الرسمي وفي بعض الوظائف غير المستقرة إلى تعرضهم لمخاطر متعددة تتعلق بالحماية والمخاطر الاجتماعية. أفاد اللاجئون وطالبو اللجوء الأفارقة واليمنيون والعراقيون بضرورة تمكينهم للمشاركة في الخيارات الأفضل (من خلال تنمية المهارات والتعليم الموجه نحو السوق). إضافة إلى ذلك، فإنهم يفتقرون إلى برامج الوسيط الموثوقة والمستنيرة التي تسهل حصولهم على الأجور وفرص العمل الحر. بناءً على التقييم التشاركي لعام ٢٠١٩، لم تُلبَّى احتياجات سبل كسب العيش تحديدًا للشباب (خاصة أولئك الذين لم يحصلوا على التعليم ولا يتمتعوا بخبرة عمل سابقة) والمتخصصين والنساء والمتعلمين الباحثين عن العمل. أبلغ اللاجئون الأفارقة عن مواقف معادية للأجانب وتمييزية.

تتماشى طريقة تحديد الأهلية والاستهداف للمساعدات النقدية الإنسانية مع النظام الوطني، ونفذها الشركاء في مصر منذ أبريل ٢٠١٩. تعكس عتبات مواطن الضعف المستخدمة من قبل القطاع خطوط الفقر الوطنية التي تشمل أربع فئات رئيسية، وهي: الفئات الأشد فقرًا، والفئات الفقيرة، والفئات شبه الفقيرة، والفئات غير الفقيرة. تسهل هذه العتبات تجزئة السكان والتدخلات المستهدفة للاجئين بما في ذلك: (أ) الإنهاء التدريجي للمساعدة المقدمة لأولئك المصنفين على أنهم «شبه فقراء» لفرص كسب العيش المرنة، (ب) خروج هؤلاء الذين ظلوا على النقد لفترة طويلة من الزمن من المساعدات النقدية، و(ج) النظر في الحلول الدائمة لأولئك المعرضين لمخاطر متزايدة والذين تكون قدرتهم على المشاركة في القوى العاملة ضعيفة بشدة.

التوجّهات الاستراتيجية وخطة الاستجابة

تهدف الاستجابة الاستراتيجية للقطاع إلى تلبية أهداف التمكين الاقتصادي القائم على السوق والاحتياجات الأساسية للاجئين المعرضين للخطر اجتماعيًا واقتصاديًا القادمين من أفريقيا جنوب الصحراء والعراق واليمن.

يواصل القطاع تحديد ودعم اللاجئين وطالبي اللجوء الأكثر احتياجًا من خلال دعم سبل العيش وتسهيل العمل بأجر وتنمية القدرات، وذلك في إطار الجهود المبذولة لبناء قدرة أسر اللاجئين على الصمود ضد الصدمات والضغوط الاقتصادية. تقدم المنح النقدية لبدء الأعمال التجارية أو توسيعها وتكون مصحوبة بالتوجيه التجاري والدعم التوجيهي. علاوة على ذلك من أجل ضمان النتائج القوية، يجري استكمال هذا الدعم بإمكانية الحصول الحالية على خدمات الصحة العامة والتعليم إلى جانب أنواع المساعدة الأخرى، بما في ذلك: منح التعليم، والتدريب المهني، ومنح سبل العيش، وخدمات صحة الأم والطفل حسب الاقتضاء. كما يجري متابعة دعم الحماية المخصص لأولئك المعرضين للمخاطر المتزايدة.

من المهم أن ندرك أن دعم سبل العيش الآمنة والمستدامة للاجئين في مصر له تأثير إيجابي محتمل على المجتمع الذي يستضيف اللاجئين بشكل عام. يعد تقديم مبادرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتكاملة التي تلبي الاحتياجات الاجتماعية مع إنشاء سبل العيش المتنوعة والمتجاوبة أمرًا حاسمًا. بالتالي، من المهم ربط سبل عيش اللاجئين بإطار تحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة والتآزر بينها وبين الحكومة المصرية ووكالات الأمم المتحدة والشركاء.

من المهم أيضًا أن تكون الجهود المبذولة لدعم سبل عيش اللاجئين متضافرة ومتشابكة من خلال جهود التنسيق المنظمة والفعالة بين مختلف المنظمات غير الحكومية الشريكة. سيُنظر في الحالات ذات مواطن الضعف الخاصة، وخاصة الشباب الذين تجاوزوا سن الطفولة والنساء ومتلقي المنح النقدية الاعتيادية بموجب نهج شامل قائم على الحماية. وفي الوقت نفسه، ستقدم المساعدة الفنية والمالية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة «الجاهزة للعمل» لتوسيع نطاق الفرص المتاحة لسلسلة القيمة ونمو الوظائف.

يواصل القطاع أيضًا استكشاف السبل المتاحة مع القطاعات الأخرى والمؤسسات الوطنية والأكاديمية والقطاع الخاص بشأن مختلف المسائل، بما في ذلك: تنسيق النُهُج لبرمجة التدخلات النقدية، وتعزيز التعلُّم المتبادل بشأن الاستهداف وتحديد المستفيدين ونُهُج معالجة الشكاوى، واستخدام المنصات الشائعة للدفع عند التسلُّم التي تشمل الدفع عند التسلُّم باستخدام المقاييس الحيوية، وبناء الأدلة على تأثير المساعدة النقدية على الحماية والنتائج القطاعية.

أخيرًا، سوف يسعى شركاء الأمم المتحدة في الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات إلى تحقيق كفاءة التكاليف عند الاقتضاء. في السنوات السابقة، خصصت اليونيسف إلى المفوضية تمويلًا موسميًا للاحتياجات الأساسية بموجب الإطار الاستراتيجي «العمل ككيان واحد»، مما سمح بتحقيق وفورات في المشتريات والموارد البشرية والتمويل، وسهل تحقيق البيان المشترك لرؤساء مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي واليونيسف بشأن المساعدات النقدية في ديسمبر ٢٠١٨.

الاستجابة المتعلقة بالاحتياجات الأساسية وسبل كسب العيش

الهدف العام	المخرجات	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٢١
الهدف العام الأول: المساعدة في توفير الاحتياجات الأساسية	١-١ تقديم المساعدة النقدية المتعددة الأغراض للاجئين الأكثر احتياجًا والمجتمعات المضيفة	حصول ٢٢،١٧٨ أسرة لاجئ (أسرة معيشية يعيلها ذكر/ أسرة معيشية تعيلها أنثى) على المساعدة النقدية المتعددة الأغراض على أساس شهري (المؤشر الإقليمي)	حصول ٢٣،٦٧٧ أسرة لاجئ (أسرة معيشية يعيلها ذكر/ أسرة معيشية تعيلها أنثى) على المساعدة النقدية المتعددة الأغراض على أساس شهري (المؤشر الإقليمي)
	٢-١ تقديم الدعم للاجئين السوريين الموجودين خارج المخيمات للاستعداد لفصل الشتاء	حصول ٢١،٥١٤ أسرة (أسرة معيشية يعيلها ذكر/ أسرة معيشية تعيلها أنثى) تعيش خارج المخيمات على الدعم للاستعداد لفصل الشتاء (المؤشر الإقليمي)	حصول ٢١،٥١٤ أسرة (أسرة معيشية يعيلها ذكر/ أسرة معيشية تعيلها أنثى) تعيش خارج المخيمات على الدعم للاستعداد لفصل الشتاء (المؤشر الإقليمي)
		حصول ٣١٠٠ طفل لاجئ على المساعدة النقدية في فصل الشتاء على أساس شهري (زيادة)	حصول ٣٣٨٩ طفل لاجئ على المساعدة النقدية في فصل الشتاء على أساس شهري (زيادة)

الهدف العام الثاني: تحسين الاعتماد على الذات وسبل كسب العيش المستدامة والآمنة	١-٢ تعزيز فرص العمل	حصول ١٠٥٠ شخصًا على فرصة العمل بأجر (٥٠٪ إناث، ٥٠٪ ذكور)	حصول ١٩٣٠ شخصًا على فرصة العمل بأجر (٥٠٪ إناث، ٥٠٪ ذكور)
		حصول ٧٢٠ شخصًا على فرصة العمل الحر (٥٠٪ إناث، ٥٠٪ ذكور)	حصول ١٤٨٠ شخصًا على فرصة العمل الحر (٥٠٪ إناث، ٥٠٪ ذكور)
	٢-٢ تعزيز القدرات والمهارات	تدريب ١١٩٠ شخصًا لأغراض كسب الرزق (٥٠٪ إناث، ٥٠٪ ذكور)	تدريب ١٣٩٠ شخصًا لأغراض كسب الرزق (٥٠٪ إناث، ٥٠٪ ذكور)
الهدف العام الثالث: تعزيز قدرات الشركاء المحليين لتقديم خدمات سبل العيش المستدامة وبناء مجتمعات قادرة على الصمود	١-٣ تعزيز قدرات الشركاء المحليين	توفير ٥٠ تدريبًا للمسؤولين الحكوميين والموظفين العموميين (٥٠٪ إناث، ٥٠٪ ذكور)	عدد الدورات التدريبية المقدمة للمسؤولين الحكوميين والموظفين العموميين (٥٠٪ إناث، ٥٠٪ ذكور)
	٢-٣ دعم سبل عيش المجتمع والتنمية المحلية	تنفيذ تدخل واحد من تدخلات سبل عيش المجتمع (البنية التحتية/ الخدمات)	تنفيذ تدخلين من تدخلات سبل عيش المجتمع (البنية التحتية/ الخدمات)

المتطلبات المالية للاحتياجات الأساسية وسبل كسب العيش

الوكالة/المنظمة	الإجمالي (بالدولار الأمريكي) ٢٠٢٠	الإجمالي (بالدولار الأمريكي) ٢٠٢١
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)	٦٠٠,٠٠٠,٠٠	٢٩٦,٣٥٢
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)	٢٥,٨٠٤,٣٣٧,٠٠	٢٧,٣٥٩,٧٢٠
هيئة انقاذ الطفولة الدولية (SCI)	-	-
هيئة الإغاثة الكاثوليكية (CRS)	٣٨٢,٧٩٣,٠٠	٣٩٤,٢٧٦
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)	١٤٠,٠٠٠,٠٠	١٤٠,٠٠٠
برنامج الأغذية العالمي (WFP)	-	-
منظمة الصحة العالمية (WHO)	-	-
صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)	-	-
منظمة العمل الدولية (ILO)	٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠	٢,٥٠٠,٠٠٠
الدون بوسكو	٣١٧,١٠١,٠٠	٤٥٠,٠٠٠
الإجمالي	**٢٩,٢٤٤,٢٣١,٠٠**	**٣١,١٤٠,٣٤٨**

٦ الأمن الغذائي

الوضع الحالي

وفقًا للمؤشر العالمي للجوع لعام ٢٠١٨، تعاني مصر من مستوى معتدل من الجوع إذ تحتل المرتبة رقم ٦١ من بين ١١٩ دولة. تظل القدرة على تحمل التكاليف وجودة الأغذية وسلامتها من أكثر التحديات إلحاحًا، إذ تواصل مصر الاعتماد على الأسواق العالمية لأكثر من نصف سلعها الأساسية. يشكل سوء التغذية مصدر قلق متزايد آخر للصحة العامة إلى جانب العبء المزدوج لنقص التغذية، بما في ذلك: ارتفاع معدلات التقزم، ونقص المغذيات الدقيقة، وزيادة الوزن، والسمنة. بسبب سوء النظافة الصحية والتعليم والوعي الإيجابي باستهلاك الغذاء، فإن عبء سوء التغذية بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦-٢٣ شهرًا والمراهقين والنساء في سن الإنجاب لا يزال يتفاقم.

مع زيادة عدد اللاجئين في مصر، من المتوقع أن يستمر الأثر التراكمي للإصلاحات الاقتصادية على معدلات التضخم في تقليص القدرة الشرائية للأسر في المجتمعات المضيفة وللاجئين، وخاصة أولئك الذين لا يتلقون المساعدات الإنسانية. علاوة على ذلك، لا يزال عدم وجود تصاريح الإقامة القانونية السارية والإطار القانوني العام السائد الذي يعيق تصاريح العمل وتراخيص الشركات يشكل مصدر قلق بين اللاجئين في مصر.

انطلاقًا من إيماننا الراسخ بأن التكامل الإقليمي والاستقرار والازدهار من الشروط الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يتعاون برنامج الأغذية العالمي بالشراكة مع الحكومة المصرية مع شركاء التنمية الآخرين ومنظمات المجتمع المدني لوضع نهج شامل ومرن وتنفيذه لتعزيز الحماية ودعم اللاجئين والمجتمعات المضيفة المتضررة، مع التركيز على تلبية احتياجات الغذاء والصحة والتعليم وسبل العيش وبالتالي المساهمة في جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

المساعدة التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي

تؤثر التغيرات الاقتصادية الهيكلية الأخيرة في مصر بشكل كبير على جميع جوانب حياة اللاجئين وطالبي اللجوء مثلهم مثل السكان المصريين. لقد أدت الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة والزيادات في تكلفة المعيشة إلى انخفاض القوة الشرائية للأسر وتفاقم مستويات الضعف. ومع ذلك، يتمثل أحد الاختلافات الرئيسية في حصول المصريين على حزم الحماية الاجتماعية التي تستخدمها الحكومة للتخفيف من آثار الإصلاحات الاقتصادية في الدولة -مثل تكافل وكرامة وغيرها من المبادرات- في حين أن اللاجئين وطالبي اللجوء غير مؤهلين للحصول على هذا الدعم.

لقد أسفر عن ذلك عدم قدرة أسر اللاجئين وطالبي اللجوء على تلبية احتياجاتهم الاستهلاكية الأساسية، بالتالي زاد اعتمادهم على المساعدات الغذائية. في هذا الصدد، من خلال المخرج الاستراتيجي الثاني للخطة الاستراتيجية القطرية لبرنامج الأغذية العالمي في مصر ٢٠١٨-٢٠٢٣، يساعد برنامج الأغذية العالمي في تلبية احتياجات اللاجئين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والسكان النازحين والمجتمعات المضيفة في مصر من خلال الحصول على الغذاء الكافي على مدار السنة.

من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة للاجئين الأكثر احتياجًا، بدأ برنامج الأغذية العالمي في مصر -اعتبارًا من مايو ٢٠١٩- في تنفيذ «سياسة اللاجئ الواحد» لتشمل اللاجئين الأكثر احتياجًا والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بغض النظر عن جنسيتهم. أدت البنية التحتية المتطورة والأسواق المحلية العاملة في مصر وكذلك الانتشار الجغرافي للاجئين في المناطق الحضرية إلى اعتماد برنامج الأغذية العالمي للقسائم الغذائية بوصفه الطريقة الأساسية لمساعدة اللاجئين في الدولة.

بشكل عام، يدعم برنامج الأغذية العالمي حوالي ١١٧,٠٠٠ من اللاجئين الأكثر احتياجًا والمجتمعات المضيفة من خلال نشاطين رئيسيين للإغاثة وسبل العيش. تشمل التدخلات استهداف ٧٨,٠٠٠ لاجئ من سوريا و٢٥,٠٠٠ لاجئ من سبعة دول أخرى من خلال المساعدة الغذائية العامة، ودعم التغذية لعدد ٨٠٠٠ امرأة حامل ومرضعة، وبناء القدرة على التكيف (الغذاء مقابل التدريب) لعدد ٦٠٠٠ لاجئ وفرد من المجتمع المضيف.

بالتنسيق مع أصحاب المصلحة في المجال الإنساني، يقدم برنامج الأغذية العالمي المساعدة الغذائية العامة التي يحصل من خلالها كل لاجئ على القسائم الغذائية المقيدة (٤٠٠ جنيه شهريًا) التي يمكن استردادها من ٥٠ متجرًا متعاقدًا مع برنامج الأغذية العالمي في جميع أنحاء الدولة. تساعد طريقة القسيمة في استعادة الإحساس بالحياة الطبيعية والكرامة في حياة اللاجئين من خلال السماح لهم بشراء المواد الغذائية التي يختارونها، وبالتالي مساعدتهم في تلبية احتياجاتهم الغذائية والاستهلاكية بشكل أكثر كفاءة.

تركز مساعدة برنامج الأغذية العالمي للاجئين على ضمان الأمن الغذائي، بينما تستكشف في الوقت نفسه إمكانيات إيجاد حلول أكثر استدامة من خلال رأس المال البشري ودعم سبل العيش لكل من اللاجئين الضعفاء وأفراد المجتمع المضيف. وبهذا النهج ذي الشقين، يهدف برنامج الأغذية العالمي إلى معالجة الأسباب الجذرية لمواطن الضعف بشكل أفضل، وزيادة الاعتماد على الذات، وتحسين الاستدامة، والتقليل التدريجي من الاعتماد على المساعدة.

الاحتياجات ومواطن الضعف والاستهداف

حتى الآن في مصر والعديد من الدول الأخرى في المنطقة، لم يحظى اللاجئون وطالبو اللجوء الأفارقة واليمنيون والعراقيون الاهتمام والدعم اللازمين. على الرغم من أن برنامج الأغذية العالمي قد بدأ في تنفيذ «سياسة اللاجئ الواحد»، فمن الواضح أن احتياجات هؤلاء اللاجئين لا تزال كبيرة. وإدراكًا لمواطن ضعفهم الشديدة، يعتزم برنامج الأغذية العالمي إلى جانب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والشركاء الآخرين مناشدة المجتمع الدولي للحصول على تمويل إضافي لتوسيع نطاق مساعدته الغذائية لتصل على الأقل إلى ٥٠,٠٠٠ لاجئ وطالب لجوء أفريقي ويمني وعراقي.

تقيم كاريتاس -شريكة المفوضية- الوضع الاجتماعي والاقتصادي للاجئين وطالبي اللجوء الأفارقة واليمنيين والعراقيين من خلال إجراء المقابلات المنظمة التي تتم على مدار العام. يبحث التقييم في الجوانب المختلفة التي تشمل السمات الديموغرافية، والإعاقة الجسدية وغير الجسدية، وظروف الإسكان ومستويات المعيشة، والتوظيف، ومصادر الدخل والديون، وأنماط الإنفاق، وأنماط استهلاك الغذاء، وكذلك تبني استراتيجيات التأقلم الشديدة.

أشارت نتائج استبيان التقييم لعام ٢٠١٨ إلى الضعف الاجتماعي والاقتصادي للاجئين وطالبي اللجوء الأفارقة واليمنيين والعراقيين. يقع أكثر من ٨٠٪ من الأسر التي شملها الاستبيان إلى ما دون عتبة سلة الإنفاق الدنيا التي قدرتها المفوضية، و٣٧,٥٪ من جميع الأسر كانت تعولها الإناث. ويعيش حوالي ٦٠٪ من الأسر التي شملها الاستبيان في منازل مشتركة (غرف منفصلة في الشقة نفسها)، في حين كان حوالي ١٦٪ من أرباب الأسر أميين و٢٧٪ حصلوا على التعليم الابتدائي فقط و٣٨,١٪ حصلوا على التعليم الإعدادي أو الثانوي مما يشير إلى القيود المتزايدة المفروضة على إيجاد فرصة عمل في مصر. وهذا ما يؤكده ارتفاع معدل انتشار البطالة بينهم والذي ارتفع إلى ٢٥,٢٪، بينما يعمل ٣٤,٩٪ على أساس مؤقت أو عرضي. فيما يتعلق باستهلاك الغذاء، يعاني ما يقرب من ٣٢٪ من الاستهلاك الغذائي الضعيف أو الحدودي، أي تواتر ونمط غير مقبول للوجبات الغذائية. إضافة إلى ذلك، كان لدى ٣٣,٤٪ تنوع غذائي منخفض و٤٩,٣٪ لديهم تنوع غذائي معتدل، مما يشير إلى احتمال وجود فجوات غذائية. لقد أظهر التقييم العام للحصول على الغذاء -سواء من حيث الاستهلاك الغذائي الفعلي أو من حيث القدرة الاقتصادية والقدرة على التكيف- أن ٣٢,٤٪ من الأسر تعاني من انعدام الأمن الغذائي (معظمها تعاني نسبيًا)، بينما ٥٣,٦٪ معرضين لانعدام الأمن الغذائي. من المهم ملاحظة أن اللاجئين وطالبي اللجوء يعتمدون بشكل متزايد على استراتيجيات التكيف على استهلاك الغذاء؛ ٧٦,٥٪ خفضوا عدد الوجبات، و٧٦,٤٪ خفضوا حصص الوجبات، و٣٦,٧٪ من البالغين يأكلون أقل لإطعام أطفالهم، وحوالي ٩٠٪ يستهلكون أغذية أقل تفضيلا أو نوعية رديئة من الطعام في حين أن ما يقرب من نصف الأسر إما تقترض الطعام أو المال لشراء الطعام.

كما ورد عاليه، هناك حاجة ملحة لتوسيع نطاق المساعدة لتصل إلى الفئات الأكثر احتياجًا والتركيز الخاص على توفير الدعم الغذائي إلى جانب تأمين فرص العمل، خاصة للاجئين الأفارقة المعرضين بشدة للاستغلال.

نظرًا للتحديات الإدارية للحصول على تصاريح العمل الرسمية في مصر، يعمل معظم اللاجئين وطالبي اللجوء في القطاع غير الرسمي. وهذا هو الحال تحديدًا للاجئين الأفارقة، إذ قد يتعرض العديد منهم لمواقف تمييزية والتي يمكن أن تؤدي إلى تهميشهم وسوء معاملتهم. على عكس اللاجئات السوريات، تعمل آلاف اللاجئات الأفريقيات في قطاع العمل المنزلي حيث تعرض بعضهن للاعتداءات اللفظية والجسدية. يحصل العديد من الرجال والشباب القادمين من الدول الأفريقية على أجور يومية مقابل وظائف مؤقتة قصيرة الأجل. في كثير من الأحيان، قد لا يمتلك اللاجئون مجموعات المهارات المطلوبة التي من شأنها أن تسمح لهم بتأمين عمل آمن وطويل الأجل، وعلاوة على ذلك يفتقر اللاجئون إلى إمكانية الوصول إلى البيانات والمعلومات.

وعليه، هناك حاجة ملحة للتمويل لدعم فرص كسب العيش للاجئين وطالبي اللجوء الأفارقة واليمنيين والعراقيين الذين يعيشون في مصر. تشمل هذه الفرص المحتملة التدريب المهني المعتمد الموجه نحو السوق، وفرص التسويق المعززة لأصحاب المشاريع، وبرامج الادخار المجتمعية، والحصول على التمويل الأولي لبدء الأعمال التجارية الحيوية.

التوجّهات الاستراتيجية وخطة الاستجابة

تركز تدخلات برنامج الأغذية العالمي على تقديم الاستجابة اللازمة للأزمات لدعم اللاجئين المعرضين بشكل كبير للأزمات الاجتماعية والاقتصادية والذين يحتاجون إلى الحماية. يقدم البرنامج لهؤلاء اللاجئين القسائم الغذائية الشهرية غير المشروطة ويُضاف عليها -عند الاقتضاء- المبالغ النقدية المشروطة التي تساعدهم في الحصول على الوظائف والتدريبات المهنية، كما أنه سيعمل على توفير خدمات صحة الأم والطفل للنساء الحوامل والمرضعات والأطفال الذين تقل أعمارهم عن عامين.

يخطط برنامج الأغذية العالمي إلى توسيع نطاق خدمات الدعم الغذائي المقدمة في شكل قسائم غذائية شهرية غير مشروطة تبلغ حوالي ٢٣ دولارًا أمريكيًا (تُعدَّل بشكل دوري وفقًا لأسعار السوق وأسعار الصرف السائدة) لتشمل على الأقل ٥٠,٠٠٠ لاجئ وطالب لجوء من الفئات الأكثر احتياجًا. يعادل هذا المبلغ ٤٠٠ جنيه مصري ويتوافق مع سلة الإنفاق الدنيا الوطنية الحالية. وعلى غرار الوضع القائم للتعامل مع اللاجئين السوريين، سيتمكن اللاجئون وطالبو اللجوء من الجنسيات الأخرى من الحصول على مساعداتهم الغذائية التي يجدونها في أكثر من ٥٠ متجر محدد ومتعاقد معه، وتقع هذه المتاجر في المناطق التي يقيم فيها معظم اللاجئين. تستند عملية اختيار مستحقي الدعم إلى مؤشرات الاحتياج المستنتجة من التقييمات الدورية لمواطن ضعف الأمن الغذائي والضعف الاجتماعي والاقتصادي. كما تحرص عملية تحديد مستحقي الدعم الغذائي على إدراج الفئات الأكثر احتياجًا، مثل: الأسر التي تعيلها الإناث، والقصر غير المصحوبين، والأسر ذات الاحتياجات الخاصة، وكبار السن.

علاوةً على ذلك، يجري توسيع نطاق المساعدات الغذائية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي للنساء الحوامل والمرضعات -والتي تُقدم بالفعل بالتعاون مع الحكومة المصرية للاجئين السوريين وكذلك لأفراد المجتمع المضيف- لتشمل اللاجئين وطالبي اللجوء من غير السوريين. تستفيد حوالي ٦٠٠٠ امرأة ورضيع من القسيمة الشهرية التي تبلغ قيمتها ٢٣ دولارًا أمريكيًا (٤٠٠ جنيه مصري) لاستخدامها في شراء المواد الغذائية العالية الطاقة المُنتَجة محليًا. يتوقف استحقاق المساعدة على ذهاب النساء إلى زيارات منتظمة لتلقي الرعاية الصحية الأولية التي تهدف إلى تحسين مستوى التغذية والرعاية قبل الولادة بين الأمهات. تعمل هذه المساعدات على وقاية النساء من سوء التغذية المزمن من خلال توفير نهج متكامل من التدخلات المتعلقة تحديدًا بالتغذية وتراعي احتياجاتها. وإلى جانب تقديم القسائم الغذائية، تُزود العائلات بمعلومات عن التغذية والسلامة وتُقدم جلسات توعية داخل العيادات المحلية، مما يساعد على تحقيق التغيير الاجتماعي والسلوكي.

إضافة إلى ضمان الاستمرار في تقديم الأغذية الأساسية، يوفر برنامج الأغذية العالمي للاجئين الأكثر احتياجًا أنشطة لبناء القدرة على التكيف والتأقلم من أجل تعزيز ودعم مختلف مخططات التوظيف وفرص كسب العيش التي تعمل على تشجيع الاعتماد على الذات. تتضمن هذه الأنشطة تحسين فرص التحاق اللاجئين وأفراد المجتمع المضيف بالتدريبات المهنية وبرامج التدريب على المهارات التي تساعدهم في الخروج تدريجيًا من حيز الاعتماد على المساعدات المباشرة إلى الاعتماد على أنفسهم. علاوة على ذلك، يجري توسيع نطاق هذه الأنشطة لتشمل المجتمعات المضيفة بهدف القضاء على أوجه التفاوت وتحقيق قدر أكبر من التماسك الاجتماعي وضمان المساواة في الحصول على الغذاء.

الشراكات

تُعَد الحكومة المصرية من أكثر الشراكات الاستراتيجية لبرنامج الأغذية العالمي؛ لأنها تقدم له الموارد وتعمل على تنفيذ أنشطته. لقد وقع البرنامج عدة اتفاقيات للتعاون مع الهيئات الحكومية الرئيسية لضمان التوجيه الاستراتيجي المشترك والتنفيذ المشترك، ومن بين هؤلاء الشركاء: وزارة التضامن الاجتماعي، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ووزارة الصحة والسكان، ووزارة التموين.

يعمل برنامج الأغذية العالمي مع المنظمات غير الحكومية المحلية لما تقدمه من مساعدات غذائية عامة وتدريبات مهنية وأنشطة لتعزيز سبل العيش، إذ تساعد المنظمات غير الحكومية البرنامج في تحديد المستفيدين والوصول لهم وتقديم المساعدات إليهم. من خلال وضع استراتيجية الشراكة المؤسسية لبرنامج الأغذية العالمي ونهج «توحيد الأداء» للأمم المتحدة في الاعتبار، يعمل البرنامج بشكل وثيق مع وكالات الأمم المتحدة الشقيقة، مثل: منظمة الأغذية والزراعة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، واليونيسيف على تحقيق التآزر والتأثير على نطاق واسع. كما يواصل البرنامج تعاونه مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع التركيز على قضايا الهجرة. ويُحدد المزيد من مجالات التعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

علاوة على ذلك، يتعاون برنامج الأغذية العالمي مع مختلف شركاء القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية لاستكشاف الابتكارات المحتملة من أجل تعزيز التدخلات المستدامة لدعم اللاجئين من الفئات الأكثر احتياجًا في مجال الأمن الغذائي والخدمات الصحية والتوظيف.

استجابة قطاع الأمن الغذائي

الهدف العام	المخرجات	الهدف
الهدف العام الأول: تقديم المساعدة للاجئين والمهاجرين من أفريقيا والدول الأخرى	١-١ تقديم المساعدة الغذائية العامة إلى السكان اللاجئين المستهدفين لتلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية	حصول ٥٠,٠٠٠ لاجئ وطالب لجوء على القسائم الغذائية على أساس شهري
	١-٢ تقديم المساعدة الغذائية للاجئات من النساء والفتيات الحوامل والمرضعات وأطفالهن	حصول ٦٠٠٠ امرأة وفتاة حامل ومرضعة وأطفالهن (٦-٢٣ شهرًا) على القسائم الغذائية على أساس شهري لتلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية
	١-٣ الوصول إلى أنشطة تنويع سبل العيش والدخل لتعزيز فرص كسب العيش وتعزيز القدرة على التكيف	حصول ٤٠٠٠ مشارك مختار على التدريب المهني والتدريب على المهارات الحياتية

المتطلبات المالية لبرنامج الأغذية العالمي حسب النشاط

النشاط	المستفيدون	أيام/ سنوات التغذية	الحصة/ اليوم	الإجمالي بالدولار الأمريكي (٢٠٢٠)	الإجمالي بالدولار الأمريكي (٢٠٢١)
المساعدة الغذائية العامة	٥٠,٠٠٠	٣٦٠	٠,٨٣	١٤,٨٨١,٨٧٥	١٤,٨٨١,٨٧٥
النساء الحوامل والمرضعات	٦,٠٠٠	٣٦٠	٠,٨٣	١,٧٨٥,٨٢٥	١,٧٨٥,٨٢٥
التدريب المهني	٤,٠٠٠	١٨٠	٠,٨٣	٥٩٥,٢٧٥	٥٩٥,٢٧٥
إجمالي التحويل النقدي				**١٧,٢٦٢,٩٧٥**	**١٧,٢٦٢,٩٧٥**
التكلفة التشغيلية				٢,٧٤٧,٤٦٢	٢,٧٤٧,٤٦٢
تكاليف الدعم غير المباشرة				١,٣٠٠,٦٧٨	١,٣٠٠,٦٧٨
التكلفة الإجمالية لبرنامج الأغذية العالمي				**٢١,٣١١,١١٦**	**٢١,٣١١,١١٦**

UNHCR

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين